



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين الواقع في ١٠ / ربيع الأول / ١٤١٦ هجرية الموافق ٧ / ٨ / ١٩٩٥ ميلادية .

(العدد ٤)

(العدد ٤)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبد السلام المجالي .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور رجائي المعشر .

ج - اطلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد المجيد شومان .

الصفحة

٣ - قرارات اللجان :-

٤

١ - قرار لجنة البيئة والتنمية الاجتماعية والصحة رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ ،
المتضمن انتخاب معالي العين السيدة ليلى شرف مقررأ لها .
(أخذ المجلس علماً بذلك)

٢ - تلاوة قرار اللجنة المشتركة (القانونية والبيئة) رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١ ،
بشأن : مشروع قانون البيئة لسنة ١٩٩٤ .

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٩٠

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من
صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٥/٨/٧
ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الرابعة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية
الثانية برئاسة دولة الأستاذ أحمد اللوزي
وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد
حكم خير

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة :

لا أحد .

تغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

١ - دولة الدكتور عبد السلام الجالي .

٢ - معالي الدكتور رجائي المعشر .

٣ - سعادة السيد عبد المجيد شومان .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

١ - دولة السيد مضر بدران .

٢ - معالي المشير حابس الجالي .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زهد بن شاكر : رئيس
الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير
الشباب .

٤ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير
الزهد والاتصالات .

٥ - معالي السيد جمال الحريشا : وزير
الدولة .

٦ - معالي الدكتور عارف البطاينه : وزير
الصحة .

٧ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٨ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .

٩ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠ - معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير
الدولة .



دولة رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة جدول
الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اعفاء السيد الأمين العام من
التلاوة ؟ موافقة .

السيد الأمين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات :

أ - طلب معذرة مقدم من دولة
الدكتور عبد السلام المجالي .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي
الدكتور رجائي المشر .

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة
السيد عبد المجيد شومان .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة اصحاب الدولة والمعالي
والسعادة الاعضاء ؟
الجميع : موافقون

انتخاب معالي السيدة ليلى شرف مقررأ
لها .

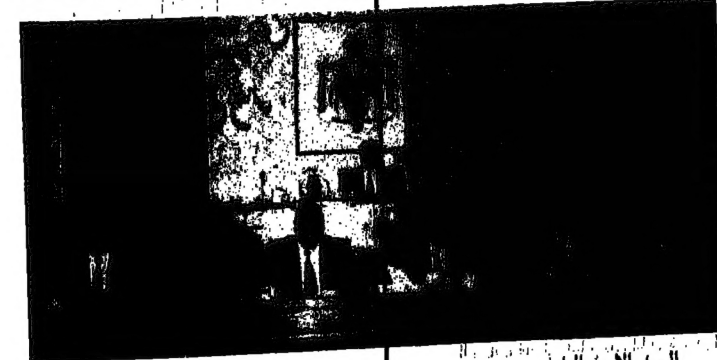
قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة البيئة والتنمية الاجتماعية
والصحة لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠
بحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء
السادة :

ليلى شرف ، الدكتور داود حنايا ، الدكتور
اشرف الكردي ، الدكتور غيث شيبيلات ،
وقررت اللجنة انتخاب معالي السيدة ليلى
شرف مقررأ لها .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الامة لجنة البيئة والتنمية
حكم غير الاجتماعية والصحة



دولة رئيس المجلس : اخذ المجلس علماً
بذلك .

معالي الاستاذ كامل الشريف

السيد الأمين العام :

٣ - قرارات اللجان :

١ - قرار لجنة البيئة والتنمية
الاجتماعية والصحة رقم (١)
تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ المتضمن :

بالمطرف والمطرف الثالث هو الحكومة
الاسرائيلية بجيشها وپوليسها فاذا خلقت
الظروف المناسبة للمشكلة بين العرب وما
يسمونهم المتطرفين يدخل الطرف الثالث وهو
الحكومة الاسرائيلية فتستولي على المكان ثم
تعطيه تدريجياً لليهود .

وهكذا وقع الامر في الحرم الابراهيمي
الشريف فكانت الحجرة للمعلومة وضياح الحرم
الابراهيمي الشريف ومن الحزن ان هذه الحلقة
من المؤامرة تقع في ذكرى المولد النبوي
الشريف الذي لذكر فيه اسراء النبي صلى الله
عليه وسلم ومعراجة الذي ربط الاقصى
بالعقيدة الاسلامية والتاريخ الاسلامي برابط لا
تفصل عراه ، ويجب ان يدرك الاسرائيليون
والعالم كله ان الاضرار بهذا المسجد والقدس
لن يعطل مسيرة السلام فحسب ولكنه
سيغرس على هذه المنطقة صراعاً سيمتد الى
عشرات السنين والمشهد الان يكرر في القدس
الشريف بعد الحرم الابراهيمي لنفس النتيجة
ومظاهرات المتطرفين والمستوطنين ليست الا
تمهيداً لتنفيذ المؤامرة لان كل واحد منهم يعلم
في اعماق نفسه انه لا حق له في القدس ولا
في فلسطين .

لقد كان حجة الداعين السلام بين
العرب هي كشف نوايا اسرائيل الحقيقية
وتطمينها حتى تقبل على السلام المشرف بعقل
مفتوح وقلب مستريح وكلما مضى العرب في
السلام كلما اتضحت نوايا اسرائيل اكثر
وكلما اطمئنت اصبحت كالزحبق الضاري



السيد كامل الشريف :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس ، سيداتي وسادتي
الزملاء الاكارم : طالعنا الأخبار امن بقرار
من المحكمة العليا في اسرائيل يجبر لليهود
دخول المسجد الاقصى المبارك والصلاة فيه وقد
ترتب على هذا القرار تشجيع ما يسمى
بالجماعات المتطرفة التي حاولت اقتحام المسجد
امن بعد صدور القرار مباشرة مما يؤكد وجود
تسيق بين المؤسسات الصهيونية الرسمية
والشعبية لهدف واحد معن منذ زمن بعيد
وهو اقامة هيكل سليمان في ساحة الاقصى او
على القاضيه مما يذكرنا بكلمة بنغوريون
المشهورة " لا معنى لاسرائيل بدون القدس
ولا معنى للقدس بدون الهيكل " .

هذا الذكيك الاسرائيلي اصبح معروفاً
وهو يتلخص في خلق مشكلة ثلاثية الأطراف
في المكان الذي يراد الاستيلاء عليه ، الطرف
العربي ثم الطرف اليهودي الذي يسمى

محضر الجلسة

الذي تملو شهيته الافتراس ، وحوادث الامس في القدس قد كشفت النوايا تماماً وبينت النتائج التي تأتي مع اطمئنان اسرائيل للسلام .

ان الكل يعلم ان القدس ارض محتل وقرارات الامم المتحدة للتكررة تؤكد ذلك وقد التزمت الدول الكبرى بهذه القرارات واسرائيل بعملها هذا تتحدى الشرعية الدولية وتعرض الامم المتحدة للمهانة وواجب الاسرة الدولية ان تتحرك لحماية هيبتها وفرض احترام المواقف الدولية .

لقد قدم العرب كل الدلائل على حسن النية والرغبة في السلام وسيعلمهم العالم اذا هم اعدوا النظر في هذه السياسة من جذورها كذلك لرى وقف جميع الاتصالات الراهنة مع اسرائيل على كل المستويات حتى يتضح الموقف من القدس ولرى عقد مؤتمر قمة اسلامي لبحث القضية لان حادث امس هو بداية سلسلة واضحة قبل ان ينتهي تنفيذ المؤامرة ويصبح الكلام عديم الجدوى .

واخيراً اقترح ان يصدر بيان عن مجلس الاعيان يحتوي على هذه العناصر وارى ان يترك لهيئة مكتب المجلس صياغة هذا البيان .

شكراً والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذ كامل الشريف .

معالي الاستاذ احمد العقابله :



السيد احمد العقابله :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس ، الاخوة والاخوات الاعيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ..

لقد كان بيان الحكومة الموقرة يوم امس معبراً عما يجول في خاطر كل مواطن أردني بل عربي ومسلم حيث اعتبر بصدق القدس العزينة وجوهرتها المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة اراض عربية محتلة ولا يجوز بحال تعرضهما لهذه الهجمة العدوانية الشرسة التي شاهدها بالأمس ..

ان عودة القدس والمقدسات لأهلها الشرعيين هو عنوان السلام وجوهره وحقيقته ومعناه ، وان تصرفات المستوطنين والمتعصبين الاسرائيليين سواء اثناء الهيكل أم غيرهم يعتبر اعتداء على قدسية المسجد الأقصى قبلة المسلمين الاولى ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعراجة الى السماء ويعتبر كذلك

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ، معالي السيد جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً سيدي الرئيس ، لقد قرأت بيان الناطق الرسمي قراءة مثالية فوجدت انه يشكل او يمثل تعبيراً عن مكون كل عربي ومسلم وليس عن مكون كل أردني فحسب ولذلك ولكي يبدو الموقف متوحداً فاني اقترح ان يصاغ البيان بصورة تنطق بالتأييد لما ورد على لسان الناطق الرسمي لكي يكون موقف هذا الوطن قيادة وشعباً متوحداً من هذه المسألة التي تحتاج لوقفه ليس فيها اي تباين اطلاقاً .

ولذلك اقترح ان يكون البيان تأييداً لما ورد في تصريح الناطق الرسمي لانه جاء شاملاً وجامعاً ومائلاً وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذاً مطروح على المجلس الكريم اقتراح ، استاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : ارجو ان يكون البيان الذي سيصدر عن هذا المجلس متضمناً كافة العناصر الايجابية التي وردت في بيان الناطق الرسمي بيان الحكومة الاردنية التي بادرت مشكورة في الساعات الاولى لابراز موقفها الواضح والثابت من هذه القضية وفي نفس الوقت ان يتضمن البيان العناصر الايجابية التي وردت في كلمة الاستاذ كامل الشريف .

شكراً .

إنها كآ حرمه مقدساتنا الطهور التي رعينها ودافعنا عنها وصنناها من كل عدوان على مر العصور . وان أي تهاون في إيقاف ما شاهدها من مهازل وانتهاكات واعتداءات على حرمة هذه المقدسات ما هو إلا تواطؤ من المسؤولين الاسرائيليين مع المستوطنين وتغاض عن عدوان صابغ وتطاول على مقدساتنا التي لها في نفس كل عربي ومسلم منا أسمى مكانة وأرفع منزلة كما والله سينعكس على مسيرة السلام وسؤدي الى التكايسة سيئة لا يعلم بتتيجتها الله . والتي إذ أشكر الحكومة الموقرة على موقفها ليهذولي الأمل أن يثار هذا الموضوع على أعلى المستويات وفي جميع المحافل الدولية حتى لا يتكرر ما حدث وحتى نشعر أن اسرائيل تقوم بحقي بالتزاماتها حسب المواقف الدولية .

كما والله لا بد من وقفة عربية اسلامية موحدة وقوية مسؤولة للحفاظ على المسجد الأقصى قبلة المسلمين الاولى ومقدسات العرب والمسلمين ووضع حد لمحاولات تهويد مدينة القدس العربية والتي كان جلاله الحسين المفدى أول المدافعين وأقواهم عنها والذي كان وما زال نصيراً للقدس والأقصى والمقدسات جميعها .

والأخوة الصامدين في رحاب الأقصى وكل المدافعين عن المقدسات بكل طاقة وجهد وإيمان كل التقدير والحب والتأييد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ
الشيخ صبتان الماضي .



السيد صبتان الماضي : اثني على ما
تفضل به الزملاء وخاصة كلمة معالي الأستاذ
جودت السبول .

دولة رئيس المجلس : إذا مطروح على
المجلس الكريم بيان يتضمن الموقف يتكامل مع
الموقف الذي اعلنته الحكومة هل يوافق المجلس
الكريم على ذلك ؟ شكراً لكم ، وارجو ان
تشارك مع المكتب الدائم معالي الأستاذ كامل
الشريف والأستاذ جودت السبول حتى يصاغ
هذا البيان في الصورة التي عرضت وطرحت
على المجلس الكريم .

والاجتماع هذا غداً صباحاً وشكراً
لكم .
سيادة رئيس الوزراء .



سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس
الوزراء : الأخوة الأعيان ، تم اتصال صباح
امس ببني وبين السيد فيصل الحسيني . وأكدت
له باسم الحكومة الأردنية وباسم المملكة دعماً
وتأييداً لموقف الأخوة الفلسطينيين في هذا
الموقف الشجاع الذي اتخذوه امس وسينستمر
للقوف معهم ودعمهم في كل ما يحاولون
تحقيقه وأنا أؤيد ما تفضل به الأخوة الأعيان من
ان هذه بادرة خطيرة أخرى اقدمت عليها
اسرائيل وتعمل على الاتصال بالاشقاء العرب
لاتخاذ موقف عربي موحد بهذا الشأن وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً سيادة رئيس
الوزراء ، السيد الامين العام .
السيد الامين العام :

ب - ثلاثة قرار اللجنة المشتركة القابولية
والبيئة رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٨/١
بشأن : مشروع قانون البيئة لسنة
١٩٩٤ .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
مقرر اللجنة المشتركة جودت السبول .

السيد جودت السبول مقرر اللجنة المشتركة :

سيدي الرئيس ، حضرات الزملاء والزملاء

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة (القانونية والبيئة والتنمية الاجتماعية
والصحة) لمجلس الأعيان بتاريخ ٧/٣٠ و ١/٨/١٩٩٥ برئاسة دولة رئيس
مجلس الأعيان الأستاذ أحمد اللوزي وبحضور أعضاء اللجنة المشتركة
أصحاب الدولة والمعالي والسعادة الأعضاء السادة:-

زيد الرفاعي، أحمد الطراونة، سالم مساعدة، طاهر حكمت، ليلى
شرف، الدكتور عبداللطيف عربيات، جودت السبول، محمد عودة القرعان،
نذير رشيد، الدكتور كمال الشاعر، الدكتور أشرف الكردي، الدكتور غيث
شبيلات.

كما حضر الاجتماع من الأعيان أصحاب المعالي الأعضاء السادة:

عز الدين المفتي، عبدالله صلاح، الدكتور معن أبو نوار .

وحضر الاجتماع من الحكومة معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
والبيئة السيد نادر الظهيريات وعطوفة أمين عام الوزارة .

وحضر الاجتماع معالي رئيس اللجنة القانونية بمجلس النواب النائب

عبدالكريم الدغمي وعطوفة أمين عام مجلس الأمة الأستاذ حكيم خير .

وفي بداية الاجتماع قررت اللجنة المشتركة انتخاب معالي العين
جودت السبول مقررراً لها .

وذلك من أجل دراسة مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ المعدل

من مجلس الأعيان لدراسته وإعطاء التوصية اللازمة بشأنه .

وبعد المناقشة والمداولة في مواد مشروع القانون المذكور، قررت

اللجنة المشتركة الموافقة عليه كما وردت من مجلس النواب منع إجراء

التعديلات التالية:-

مكتبة الأعيان

المادة ٢ - إعادة صياغة تعريف (التلوث) على النحو التالي:-

التلوث: كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بالتوازن الطبيعي لها.

المادة ٣- فقرة (أ)

شطب كلمة (رسمية) الواردة فيها.

المادة ٥ -

الفقرة (ز) والتي أصبحت مادة برقم (١٥).

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (والتنمية المستدامة) الى اخرها.

الفقرة (ج)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (التداول بالمواد) والاستعاضة بعبارة (تداول المواد)

إضافة الى شطب عبارة (لنظام الذي يصدر) والاستعاضة عنها بعبارة (لنظام يصدر)

الفقرة (ط)

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (لنظام الذي يصدر) والاستعاضة عنها بعبارة (لنظام يصدر).

الفقرة (ك)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (والنشريات) بعد كلمة (المطبوعات).

المادة ٦- إضافة فقرة جديدة برقم (ق) مع إعادة الترقيم

(ق): رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية الغابات.

المادة ١٦-

أولاً: إعادة صياغة مطلع المادة على النحو التالي:

المادة ١٦- شطب عبارة (أو لأي جهة أخرى) الواردة فيها.

المادة ١٦- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه:

ثانياً: الفقرة (أ) إعادة صياغتها على النحو التالي:

أ- وضع مواصفات ومعايير قياسية عامة للمياه بجميع استعمالاتها.

المادة ١٧-

أولاً: إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي:-

المادة ١٧- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء:

ثانياً: حذف كلمة (إصدار) الواردة في مطلع الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بكلمة (وضع).

المادة ١٨:

إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي:

المادة ١٨- تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربة:

المادة ٢٠- موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة فقرة جديدة إليها برقم (ب)

ب- كما يحدد النظام المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أسس وشروط حماية النباتات البرية والأحياء البحرية والبرية المهددة بالانقراض.

المادة ٢١ - الفقرة (ب)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة العبارة التالية الى اخرها:

(أو صدور قرار من المحكمة بإلغاء قرار الإغلاق).

المادة ٢٢ - شطب عبارة (أو لأي جهة أخرى) الواردة فيها.

مجلس الأحياء

المادة ٢٨ - فقرة (ب) الموافقة كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٣٠ - فقرة (ب)

إضافة العبارة التالية إلى آخرها:

(ويتولى ديوان المحاسبة تدقيق حساباتها)

المادة ٣١ - فقرة (أ)

الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة.

الفقرة (ب)

شطب هذه الفقرة وإعادة ترقيم المواد والفقرات على هذا الأساس.

واللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

لمجلس الأعيان

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون حماية البيئة		
قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المشتركة
المادة (١) موافقة النواب	المادة (١) موافقة مجلس النواب	المادة (١) موافقة مجلس النواب
المادة (٢) موافقة بعد : - إعادة صياغة تعريف المجلس لاصحاح بالحسن التالي : المجلس : مجلس حماية البيئة.	المادة (٢) موافقة بعد : - إضافة تعريف جديد بعد تعريف المجلس : الرئيس : رئيس المجلس	المادة (٢) موافقة بعد : - إضافة الحجرة التالية إلى آخر تعريف للبيئة (وما يؤثر على ذلك المحيط)
المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ٢- يكون للتكاملات والبحوث التقنية، حيثما وردت في هذا القانون، المعنى المخصصة لها أثناء مالم تدل القرينة على غير ذلك.	المادة ٣- وزير الشؤون القانونية والتربية والثقافة
المادة ٤- المجلس الأعلى لحماية البيئة	المادة ٥- للمؤسسة العامة لحماية البيئة	المادة ٦- للمؤسسة العامة لحماية البيئة
المادة ٧- للمؤسسة العامة لحماية البيئة	المادة ٨- للمؤسسة العامة لحماية البيئة	المادة ٩- للمؤسسة العامة لحماية البيئة
المادة ١٠- للمؤسسة العامة لحماية البيئة	المادة ١١- للمؤسسة العامة لحماية البيئة	المادة ١٢- للمؤسسة العامة لحماية البيئة

محضر الجلسة

قرار اللجنة للمشورة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
الهيئة : موافقة كما وردت من مجلس النواب.		الهيئة : للمحيط الذي تعيش فيه الأحياء من لسان وجوان ونبات وشمال الماء والبحراء والأرض.
عناصر الهيئة موافقة كما وردت من مجلس النواب.		عناصر الهيئة : الماء والنبات والأرض وما تشتمل عليها
التنوع : كل ما ينشأ بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يدخل بالثقلون الطبيعي لها.		التنوع : وجود مادة أو أكثر من مادة بالبيئة تؤثر سلباً على عناصرها أو تدخل بالثقلون الطبيعي لها.
حماية البيئة : موافقة كما وردت من مجلس النواب.		حماية البيئة : المحافظة على البيئة ومنع تدهورها أو الإخلال من حتم.
المحكمة : موافقة كما وردت.		المحكمة : محكمة الادارة
المادة (٣) للفقرة أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب كلمة (رسمية) الواردة فيها.	المادة ٣ : موافقة بعد شطب عبارة (القرب للم) الواردة في الفقرة (١) والاستعاضة عنها بعبارة (المحلي للعلم المدني)	المادة ٣-٢-١-٢-٣ : ترأس في المحكمة مؤسسة رسمية عامة تسمى (المؤسسة العامة لحماية البيئة) تتشعب بالشخصية الاعتبارية ويستقلال بمجلس إدارته وعلى وادري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التمرينات القانونية بما في ذلك تلك الاموال المقررة وغير المقررة

قرار اللجنة للمشورة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة كما وردت.	المادة ٤ : موافقة بعد :	وقول الهيئات والمنع والوصايا والوقف
المادة (٤) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	- شطب عبارة (وضع سيطرة وطنية عامة	وتنظيم العودة والعودة وتدريب عليها
	ل) الواردة في مطلع المادة بعد حيلولة (وضع المؤسسة لى).	التقريب العام في النجوى التي تعيها أو
	- اجراء التصحيح اللغوي التالي :	تقام عليها.
	شطب عبارة (وتصحيحها بتصويرها)	ب- ترتبط المؤسسة بالوزار
	والاستعاضة عنها	للمادة ٤-١-٢-٣ : تهيئ المؤسسة التي وضع سيطرة وطنية
	بعبارة (وتحسين عناصرها).	المستقلة وتتبع هذه السيطرة بالتعاون مع
	المادة ٥ : موافقة بعد :	الهيئات المختصة.
	- اجراء التعديلات التالية :	للمادة ٥-١-٢-٣ : تهيئ المؤسسة التي تضعها من هذا القانون
		تعمل من شؤنها وتتحقق والتحقق والتعاون مع
		الهيئات المختصة للمهام والملاحيات التالية:
		أ- وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد
		الإستراتيجية الوطنية للاستراتيجية الخاصة
		وتنظيمها ووضع الخطط والبرامج التنفيذية
		ب- توفير عناصر البيئة ومتابعة من خلال
		المقررات التي يعتمدها المجلس ويحدد
		فيها أسلوب توريد المستقرات واعملها.

محضر الجلسة الرابعة

السلالة كما وردت في المفسر مع	قول مجلس القواب	قول اللجعة المفتوحة
<p>ز- وضع الأسن، والإجراءات لتقويم التغير الشبي المشروعات والتأكد من تنفيذها مع اعتبارات محبة البيئة.</p>	<p>ز- اصلاها مبادئها على النحو التالي واعتبرها مدة رقم (١٥) مع اعادة ترقيم بقري المورد.</p> <p>تصبح المؤسسة الاسن والإجراءات اللازمة لتقويم الأثر البيئي للمشروعات بنظام خلس التأكد من تنفيذها مع مطالبات البيئة.</p>	<p>التقرة ز: موافقة كما وردت من مجلس القواب مع شطب عبارة (تداول بالمورد) والامتنعة عنها بعبارة (تداول للمورد) إضافة الى شطب عبارة (التنظيم الذي يصدر) والامتنعة عنها بعبارة (التنظيم يصدر).</p> <p>التقرة ط: موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (التنظيم الذي يصدر) والامتنعة عنها بعبارة (التنظيم يصدر).</p>
<p>السلالة كما وردت في المفسر مع</p>	<p>ح- إجراء التصحيح اللائقي على العبارة التالية (المورد للخطر) والتصحيح (يصبح (المورد للعبارة والخطر).</p> <p>ط- شطب عبارة (أسن) الواردة في مطلع التقرة.</p>	<p>التقرة (ح) موافقة كما وردت من مجلس القواب مع شطب عبارة (تداول بالمورد) والامتنعة عنها بعبارة (تداول للمورد) إضافة الى شطب عبارة (التنظيم الذي يصدر) والامتنعة عنها بعبارة (التنظيم يصدر).</p> <p>التقرة ط: موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (التنظيم الذي يصدر) والامتنعة عنها بعبارة (التنظيم يصدر).</p>

مکرمات

قرار اللجنة المشورية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>ي : موافقة كما وردت.</p> <p>ك : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (والتشريعات) بعد كلمة (والملحوظات).</p> <p>المادة (٩) : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافةقرة جديدة برقم (ق١)</p>	<p>ك- إضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي :</p> <p>ك- إصدار الملحوظات المتبعة بالهيئة.</p> <p>المادة ٩ : موافقة بعد اجراء التعديلات التالية :</p> <p>ب- وكول لجنة صناد الكورى</p> <p>ج- أمين علم سلطة إقليم الحجة</p> <p>د- مدير القطاع المدني للعلم</p>	<p>ي- إضافة خطط للدراسة البيئية.</p> <p>ك- إصدار التشريعات المتبعة بالهيئة وأمنية المحققين عليها بما في ذلك تشريعات التوعية بالموطنين بشأنها وذلك وفق الأسس التي يقررها المجلس لهذه الهيئة.</p> <p>المادة ٩- يوافق المجلس برئاسة الوزير وعضوية كل من :</p> <p>أ- المأمون- المسم</p> <p>ب- أمين عمن.</p> <p>ج- رئيس سلطة إقليم الحجة.</p> <p>د- مدير القطاع المدني.</p> <p>هـ- أمين علم وزارة الشؤون القائدية والقروية والبيئية.</p> <p>و- أمين علم وزارة الصحة.</p> <p>ز- أمين علم وزارة الزراعة.</p> <p>ح- أمين علم وزارة المياه والري.</p> <p>ط- أمين علم وزارة الطاقة والثروة المعدنية.</p>

قرار اللجنة المشورية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
<p>ق : إضافة ققرة جديدة برقم (ق١) وإضافة الترتيب.</p> <p>ق : رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التفسر وتنمية البيئة.</p>	<p>ق- تصحيح لغوي (ق١) تصحيح قائلين</p>	<p>ي- أمين علم وزارة الصناعة والتجارة.</p> <p>ك- أمين علم وزارة التخطيط.</p> <p>ل- أمين علم وزارة الداخلية.</p> <p>م- أمين علم وزارة التربية والتعليم.</p> <p>ن- أمين علم وزارة العمل.</p> <p>س- مدير علم المؤسسة العلمية الإمكان والتطوير الحضري.</p> <p>ح- رئيس جمعية البيئة الأردنية.</p> <p>ق- رئيس الجمعية العلمية القائية.</p> <p>ص- رئيس الجمعية العلمية للملكية.</p> <p>ق- ثلاثة لخصطين ممن ذوي الخبرة والإختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.</p>

مجلس الأعيان

المادة كسا وريت في المشروع	قرار مجلس الأعيان	قرار اللجنة المشتركة
المادة ٧-١- يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهرين وكما دعت الحاجة إلى ذلك بصورة من الرئيس أو نائبه في حالة غيابه، ويكون الاجتماع قافيا إذا حضره أكثرية أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحدا منهم.	المادة ٧ : موافقة كما وردت	المادة (٧) موافقة كما وردت.
ب- يصدر المجلس قراره بالإجماع، أو بأكثرية أصوات الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.		
ج- للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعه خبراء أو مستشارين أو أي شخص لاقتنائه بل فهم في الأمور المعروضة عليه دون أن يكون لهم حق التصويت.		

المادة كسا وريت في المشروع	قرار مجلس الأعيان	قرار اللجنة المشتركة
المادة ٨- يتولى المجلس مهام والصلاحيات التالية: أ- إقرار السياسة العامة المحلية للبيئة والاستراتيجية الوطنية لها والخطط والبرامج الخاصة بها. ب- إقرار القوانين واللوائح والقوانين المتعلقة بالبيئة. ج- إقرار مشروع الميزانية السنوية للدولة ورفعها في مجلس الوزراء. د- إقرار الحسابات الختامية للدولة والقرارات السنوية. هـ- إقرار مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالبيئة. و- إصدار التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة المسندة بوجهه. ز- الموافقة على خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية.	المادة ٨ : موافقة بعد إجراء التعديل التالي على الفقرة (ب).	المادة (٨) : موافقة كما وردت.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	الأمثلة كما وردت في المشروع
السلطة (٩) : موافقة كما وردت.	السلطة ٩ : موافقة كما وردت.	<p>ج- إختيار التطبيقات وتحديد الأمور التي ستؤتيها المؤسسة لقاء الأصيل التي تقدمها والتي تنقل بالهيئة.</p> <p>ط- النظر في الأمور التي يرضها الوزير لر المدير العام على المجلس من المسائل المتعلقة بالهيئة.</p> <p>السلطة ٩- تعتبر المؤسسة الجهة المختصة بعملية ليلية في المملكة ويرتكب على الجهات الرسمية والأهلية فيها تنفيذ التعليمات والقرارات التي تصدر بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية وقسنية للمسورس عليها فيه وفي أي تشريع آخر.</p>

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	الأمثلة كما وردت في المشروع
السلطة (١٠) : موافقة كما وردت.	السلطة ١٠ : موافقة كما وردت.	<p>السلطة ١٠- تصال المؤسسة على دعم العلاقات بين المملكة والدول والهيئات والمنظمات الدولية والأهلية في الأمور والشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتنمية بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية والأهلية لمخطة تلك الشؤون ونتائجها.</p> <p>السلطة ١١- يدرس المدير العام المهم والملاحظات التالية :</p> <p>أ- تنفيذ قرارات المجلس.</p> <p>ب- التنسيق والتعاون مع الجهات الأخرى في تنفيذ المشاريع.</p> <p>ج- إدارة شؤون موظفي ومستخدمي المؤسسة وضمان حسن سير العمل فيها.</p> <p>د- إعداد مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة وحملاتها التنموية وتقديمها وتقاريرها السنوية وتقديمها إلى المجلس.</p>
السلطة (١١) : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	السلطة ١١ : موافقة بعد إجراء التصحيح اللازم لتأتي على البقرة التالية للوردة في الفقرة (ج) (و) مستخدمي المؤسسة) تصبح المؤسسة مستخدميه).	

مكتبة الأمانة العامة

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	البيعة كسا وريت في المشروع
المادة (١٢) موافقة كسا وريت من مجلس النواب.	المادة ١٢ : موافقة بعد : أ- شطب عبارة (الرسم و) ب- شطب كلمة (منها) والاستعاضة عنها بكلمة (ها).	د- أجل مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمؤسسات وتقديمها للمجلس. و- مؤسسة أي مهمل أو صلاحيات أخرى يكلفه للمجلس بها. المادة ١٢- تكون للمورد المالية المؤسسة مساوي : أ- للرسم والاجور التي تقتضيها مقابل خدمتها. ب- القروض والهبات والمساعدات التي تقدم للمؤسسة على أن يوافق مجلس الوزراء على ما يقيم منها من جهات اجنية. ج- الأموال التي ترصد لها في الموزنة العامة. د- لموار صندوق حمية البيئة. هـ- أي واردات أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	البيعة كسا وريت في المشروع
المادة (١٣) : موافقة كسا وريت من مجلس النواب.	المادة ١٣ : موافقة.	المادة ١٢- يتشك في المؤسسة صندوق يسمى (صندوق حمية البيئة) الإلتحاق منه على حمية البيئة والمحظية على عناصرها في سبيل تحقيق الأهداف والغايات المقصود من عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبيه. المادة ١٤- تكون للمورد المالية الصندوق من المساعدات والتبرعات والتمنع التي تقدم للصندوق من المؤسسات العامة والهيئات الأهلية والخاصة، والهيئات لمرقية والاقضية والدرية على أن يوافق مجلس الوزراء على المبرور الذي تقدم للصندوق من الجهات الاجنية. ب- تحدد الاجراءات الخاصة للمنتفعة بإيداع لموار الصندوق وحفظها وصرفها لأوجه نفقها وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس لهذه الغاية.
المادة (١٤) : موافقة كسا وريت من مجلس النواب.	المادة ١٤ : موافقة.	

مكتبة العمل

قرار اللجنة المشورية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٥) : موافقة كسا وردت من مجلس النواب.	المادة ١٥ : موافقة	المادة ١٥- تولى المؤسسة بالتفويض والتفويض والمساهمة مع الجهات المختصة بشؤون الأبنية محلياً وإقليمياً ودولياً المحافظة على الأبنية من التآكل وذلك فيما يتعلق بالمطابخ المتخمة بالماء والهواء والكهرباء والأجهزة الكهربائية والأجهزة والأبنية الحربية وذلك على الوجه المرسوم عليه في هذا القانون.
المادة (١٦) : موافقة مع اجراء التحولات التالية : أولاً : اعادة صياغة مطلبها على النحو التالي : تولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه.	المادة ١٦ : موافقة بعد اجراء التحولات التالية على الفقرة (١) أ- شطب عبارة (موصفات و) الواردة في مطلبها. ب- اضافة كلمة (صحة) بعد عبارة (معليل فنيي) ج- شطب عبارة (معرضها على المجلس لقرارها)	المادة ١٦- تولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع المياه وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي : أ- إصدار موصفات ومعليل فنيي المياه لجميع استمالاتها لمعرضها على المجلس لقرارها. ب- مراقبة مصطلح المياه من حيث التآكل وإيجاد الوسائل اللازمة لذلك.

قرار اللجنة المشورية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
الفقرة ب- : موافقة كسا وردت من مجلس النواب. المادة (١٧) : موافقة كسا وردت بعد اجراء التحولات التالية : أولاً : اعادة صياغة مطلبها على النحو التالي : تولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء.	ب- موافقة مع شطب عبارة (أو إيجاد الوسائل اللازمة لذلك). المادة ١٧ : موافقة مع اعادة صياغة الفقرة ج- ج- إنشاء مراكز ونظمة لمرقبة نوعية الهواء في المملكة وفحصها.	المادة ١٧- تولى المؤسسة فيما يتعلق بقطاع الهواء بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي : أ- إصدار موصفات ومعليل فنيي تحديد بموجبها نسب الملوثات المسموح بها في الهواء. ب- تحديد موقعي الملوثات التي تعتبر مصدر لتلوث الهواء. ج- إنشاء مراكز ونظمة لمرقبة وفحص نوعية الهواء بالمملكة. د- مراقبة قيمات ملوثات الهواء ومعالجتها وإيجاد الاجراءات الكفيلة بضبط قيماتها. هـ- تنظيم ومرتبة عمليات حرق القمامة لأغراض توليد الطاقة وغيرها من قبل المؤسسات أو المؤسسات الخاصة. و- مراقبة أكثر عمليات معالجة للتأثيرات بجميع الوسائل أو الطرق المستخدمة لذلك.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٨) : موثقة كما وردت من مجلس النواب بعد اعادة صياغة مملوها وعلى النحو التالي : تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربية.	المادة ١٨ : موثقة بعد اعادة صياغة الفترة (ب) على النحو التالي : ب- مراقبة لمسير التربية للثروة والتصور لاختلاف الاجراءات للثروة للحد منها. المادة ١٩ : موثقة.	المادة ١٨- تتولى المؤسسة فيما يتفق بقطاع التربية بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي : ١- مراقبة مسير ثروت التربية ومبطلها الى الحد المسموح به يتبنا. ب- مراقبة لمسير اجراءات التربية والتصور وتختلف الاجراءات بوقف الانحرف والمصير. المادة ١٩- تعمل المؤسسة بالتعاون مع الجهات المعنية على ما يلي : ١- منع اخل أي ثغرات خطيرة الى الاملاك أو طمس ما فيها واختلاف الاجراءات للثروة المالك. ب- وضع التعليمات لتصفيف الثغرات وتحديد درجة خطورتها وكيفية معالجتها.

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٢٠) : موثقة كما وردت من مجلس النواب واعتبر ما ورد فيها فترة (أ) واطلاقة فترة جديدة برقم (ب). ب- كما يحدد النظام للمشغل اليه في الفترة (أ) من هذه المادة لمس وتوسط محلية التثاقف التربية والاحياء البحرية والبرية المحددة بالانظر لفرن. المادة (٢١) : الفترة (أ) موثقة كما وردت.	المادة ٢٠ : اعادة صياغتها لتصبح بالنسبة التالية : تحدد بنظام الموصفات والشروط لوجب توافرها في أي محمية طبيعية الاحياء البحرية والمائية أو أي متنزه وطني المحافظة عليها وحمايتها يتبنا. المادة ٢١ : موثقة بعد اجراء التعديلات التالية:	المادة ٢٠- تحدد نظام الشروط الواجب توافرها في إنشاء أو تعديل أي محمية طبيعية الاحياء البحرية والمائية أو أي متنزه وطني وهو لصفت والشروط لوجب توافرها فيها ويتبقى تحتها داخل المحمية أو المتنزه المحظية عليها وحمايتها يتبنا. المادة ٢١- لا المدير يقدم أو من يوصيه خطيا الاعول في أي محل صناعي أو تجاري أو حرجي أو أي منشأة أو مؤسسة أخرى تتلبد من مطبقاتها ومطابقته إصلاها للشروط البيئية لالتمرة على أن يتم تطبيق أحكام هذه الفترة بالتعدين وتنسيق المصنفين مع الجهات المسؤولة عن تلك المجالات والمؤسسات.

محضر الجلسة الرابعة

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المشرفة
ب- إذا ارتكبت أي مخالفة لهذا القانون في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم المخالف بمرور المدة خلال المدة التي يحددها له المدير العام أو من يوفضه بآله، فحال المخالفة إلى المحكمة من قبل المدير العام لإعلاق المحل أو المنشأة أو لمرسمة التي ارتكبت فيها المخالفة والزم للمخالف بترتيبها خلال المدة التي تحددها له، وتضمنه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مئة دينار من كل يوم يتخلف فيه عن إلتزامها بعد المدة المحددة لألك.	ب- أملاء صياغتها لتصبح بالنص التالي: ب- المدير العام أو من يوفضه خطياً أن ينظر للمحل المخالف وتحدد مدة لإزالة المخالفة، وإذا لم تزل يحل المخالف إلى المحكمة، على أنه يجوز المدير العام إعلاق المحل لإنهاء إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك إلى حين إزالة المخالفة. - بعمدة الفقرة (ج) جديدة بالنص التالي:	ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة العجولة التالية إلى آخرها (أو صمور قرار من المحكمة بإبقاء قرار الأخلاق).
ج- يحكم على مرتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة بعزلة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار من كل يوم يتخلف فيه عن إلتزامها بعد المدة المحددة لألك.	ج- للمحكمة أن تقرر بإعلاق المحل أو المنشأة أو لمرسمة وإلزام للمخالف بترتيبها المخالفة خلال المدة التي تحددها له،	الفترة ج- المخالفة من قبل مجلس النواب موافقة.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المشرفة
خمس مئة دينار في حالة التكرار للمرة الثانية وبالمس لعدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها.	ج- موافقة بعد أن تصبح (د). المادة ٢٢ : موافقة بعد إجراء التعديل التالي على آخرها شطب عبارة (المدة المحددة التي يحددها الوزير بناء على تشييب من المدير العام) المادة ٢٢ : موافقة بعد إجراء التصحيح اللازم التالي على العبارة التالية في الفقرة (أ) (أو تفرغ أو إبقاء أي مادة مرفقة) ليصبح (أي مادة مرفقة أو تفرغها أو إلتزامها).	ج- موافقة. المادة ٢٢ : موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (أو لأي جهة أخرى) الواردة فيها.
المادة ٢٢- لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أو لأي جهة أخرى أن يلقى أي مسلة مدوية أو ضربة بالبنية البحرية في المياه الإقليمية أو على منطقة القاعية ضمن الحدود والمساقط المحددة بقرار من المجلس العام.	المادة ٢٢- أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بكليهما معاً إذا كان المذنب من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تم سكك أو الترخيص أو إبقاء أي مادة مدوية في المياه الإقليمية أو منطقة القاعية من بلخره أو سفينة أو ناقلة أو مركب.	المادة ٢٢ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
ب- موافقة.	ب- موافقة.	ب- بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحكم المسؤول عن ارتكاب المخالفة المنصوص عليها بـ (١) استنبها خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حالة تخلفه عن ذلك تولى المؤسسة إلّا أنها على ثقته مضمناً إليها (٢٥) منها نفقت إدارية وبقاء الباقية أو السنوية أو الناقصة أو المركب يكامل محقبات كل منها تحت الحوز إلى أن يتم دفع المبالغ المقررة عليها.
المادة ٢٤ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٤ : موافقة.	المادة ٢٤- يعلق برخصة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين ألف دينار. أو الحس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو يكافئ العقبتين كل من قلم يعلق للرجان والاصحاب وأفرادها من البحر أو أضر بها أو تسبب بالأضرار بها بأي صورة من الصور.

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٢٥ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة ٢٥ : موافقة بعد إجراء التصحيح الآتوي التالي على الفقرة (أ) شطب عبارة (أو تجميع أو تصريف) الواردة في مطلع المادة والاستعانة فيها بعبارة (أو تصريفها أو تجميعها) بعد عبارة (تسحق).	المادة ٢٥- أ- لا يجوز طرح أو تجميع أو تصريف أي موزة مخرقة بصحة اللجنة سواء كانت مملوكة أو سائلة أو غريبة أو مشقة أو تجارية في معمل أو غيره أو تخزين أي موزة منها على موقية من مصير المياه ومنه المسألة التي يحددها الوزير بناء على تسيب المفوز العلم من تلك المصير.
	ب- موافقة.	ب- يستحق من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة المفوز التالية وذلك وفقاً لما تحدده التعليمات التي يصدرها الوزير بناء على تسيب المفوز العلم.
		١- الموزة التي تستعمل لمعالجة موزة أخرى أجهزها مطابقة للمواصفات والمقاييس والمعايير.

مكتبة أمنة العمل

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ٧/٨/١٩٩٥ م ٣٥

۱۰۰۰

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس التولي	قرار اللجنة المشورية
المادة ١٧-١- على أصحاب المصنع والمركبات التي تبيع منها موادها موادًا لبيئية تركيب أجهزة عليها لمنع أو تقليل لتقل تلك للمركبات منها والتحكم في الانبعاثات الضارة قبل انبعاثها من المصنع أو المركبة في الجو إلى الحد المسموح به بموجب التعليمات التي تصدر لهذه الغاية.	المادة ١٧ : موافقة بعد : ١- شطب كلمة (تصدر) الواردة في نهاية الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (يصدرها المجلس)	المادة ١٧ : موافقة كما وردت من مجلس التولي.
ب- كل من ارتكب من أصحاب المصنع أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ولم يقدم إلى الفتح خلال المدة التي تحددها له المدير العام أو من يورثه بذلك فاعل المصنع أو المصنع أو المركبة في الجو لا يخلط من المحكمة بإصدار القرار بإغلاق المصنع والحكم عليه بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بالسجن لمدة لا تقل عن سنة أو لا تزيد على ثلاثين يوما أو بكافة العقوبات، وإلا لم يزل له	ب- شطب عبارة (ويطلب من المحكمة) والاستعاضة عنها بعبارة (يجوز للمخالفة إلى المحكمة التي لها). - شطب كلمة (مبلغ) والاستعاضة عنها بكلمة (مبلغاً) - إضافة الفقرة (ج) جديدة بالنص التالي: ج- كل من ارتكب من أصحاب المركبات أو سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ولم يقدم إلى الفتح خلال المدة التي تحددها له المدير العام أو من يورثه بذلك	

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس التولي	قرار اللجنة المشورية
المخالفة خلال المدة التي تحددها له وتضمنه بمبلغ لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد على مائة دينار من كل يوم تخلف فيه عن إزالة المخالفة بعد المدة المحددة لإزالتها.	فكل من فيها أن يسلح بجواز المركبة بالاضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون السير.	
ج- يحكم على من ارتكب المخالفة المنصوص عليها في هذه المادة بمثل العقوبة الأعلى المقررة للمركبات أو للمركبة الحرس (بما) من هذه المادة حسب تقدير المحكمة لأي من العقوبات وتلك في حالة تكرار المخالفة للمرة الثانية وبغرامة لا تقل عن المدة المقررة للحرس في حالة التكرار للمرة الثالثة وما بعدها.	ج- موافقة بعد أن تصبح (د).	

مكتبة المجلس

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المشورية
المادة ٧٨-١- تنظر المحكمة في العرائس التي تطبق عليها أحكام هذا القانون على وجه الاستعجال وفقاً للملحاحات والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون محكم المصالح.	المادة ٧٨ : شطب الفقرة (ب) وبالنسبة تصبح المادة بلا ترقيم الفقرات مع حذف الجريدة (وقانون محكم المصالح) الواردة في آخر الفقرة (١).	المادة ٧٨ : فقرة (١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.
ب- على القاضي العلم أن يقدم قرار الظن في أي قضية تتعلق بأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون ارتكبت خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ إقبال التحقيق فيها وأن يوزع القرار لدى المحكمة أو القلب لتكم صلب مقتضى الحال خلال مدة ثلاثة أيام من تاريخ إيداعه.		ب- موافقة كما وردت من الحكومة.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة المشورية
المادة ٢٩- يتم نقل الموظفين والمستعجلين وسائر الموظفين للأشخاص أو من تحت إشرافهم المؤسسية من دائرة النيابة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والنيابة إلى المؤسسة عند صدور هذا القانون.	المادة ٢٩ : إضافة صياغتها لتصبح بالنص التالي : يُنقل الموظفون والمستعجلون وسائر العاملين في دائرة النيابة في وزارة الشؤون البلدية والقروية والنيابة إلى المؤسسة عند صدور هذا القانون.	المادة ٢٩ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٣٠- تتمتع المؤسسة بالإحصائية وأحكام التقاعدات التي تتمتع بها البورلات والهيئات الحكومية.	المادة ٣٠ : موافقة بعد شطب حرف (و) الواردة في كلمة (أو الممول) في الفقرة (ب) الواردة في كلمة (أو الممول).	المادة ٣٠ : فقرة أ- موافقة كما وردت من مجلس النواب.
المادة ٣١- يتم التمييز في نهاية كل سنة مالية فقرة أ- التي تخص المجلس بأعمال المؤسسة ومخططات المستقبلية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر أيار من كل سنة.	المادة ٣١ : موافقة بعد : - شطب كلمة (أيار) الواردة في الفقرة (١) والاستعاضة عنها بجريدة (أكتوبر) (ب) (ثاني).	المادة ٣١ : فقرة أ : موافقة كما وردت من الحكومة.
المادة ٣٢- لا يجوز نهاية شهر أيار من كل سنة.	المادة ٣٢ : موافقة بعد :	ب- شطب هذه الفقرة وإعلاء الترقيم.

محضر أعيان

قرار اللجنة المشتركة	قرار مجلس النواب	الأملة كما وردت في المشروع
الأملة ٣٢ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	شطب الفقرة (١) وإضافة ترقيم الفقرة بترتيبها بحيث تصبح بدون ترقيم.	الأملة ٣١-١- المجلس أن يفوض بعضاً من صلاحياته المفوض عليها في هذا القانون إلى الوزير أو الممثلين المفوضين، حسب مقتضى الحال.
الأملة ٣٣ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ب- إضافة فقرة (أو للمحافظة) بعد فقرة (أ) يفوض للوزير (أو للورد في مملكته).	ب- الوزير أن يفوض المفوض بعضاً من صلاحياته المفوض عليها في هذا القانون.
الأملة ٣٤ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الأملة ٣٣ : موافقة مع حذف كلمة (الرسوم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (الأجور).	الأملة ٣٣- المجلس للوزراء لصدر الأنظمة التي يراد تطبيقها لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالرسوم والتقييمات التي تتبناها الوزارة معقليل الخدمات التي تقدمها بمقتضى أحكام هذا القانون.
الأملة ٣٥ : موافقة كما وردت من مجلس النواب.	الأملة ٣٤ : موافقة.	الأملة ٣٤- يبقى أي نص في أي مشروع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.
	الأملة ٣٥ : موافقة.	الأملة ٣٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

الاسباب الموجبة لمشروع قانون البيئة

١- تحقيقاً للأهداف الرئيسية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وبهدف تحسين نوعية الحياة وظروفها لمواطني المملكة الأردنية الهاشمية وحماية البيئة بمعاصرها المختلفة بالابقاء على التوازن الطبيعي البيئي. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتمد هذا القانون مفهوم الإدارة السليمة لعناصر البيئة بحيث يتم تجنب مزاولة تلك النشاطات أو الاستغناء عن استعمال المواد التي تفرز أخطاراً بيئية، إذا كان تجنب مثل هذه الأخطار ممكناً دون المساس بمصلحة اقتصادية أو اجتماعية في المملكة، ووقف تلك النشاطات التي يثبت أضرارها لأخطار تلوث البيئة إذا كان ذلك سيعيد التوازن الطبيعي البيئي.

٢- أن الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع، ولكن تقع على عاتق من يرتكب فعلاً يخل بالتوازن البيئي مسؤولية: اصلاح هذا الخلل ليعيد البيئة المتضررة إلى توازنها السابق أو إلى حالة مناسبة قريبة من ذلك التوازن. وتحقيقاً لذلك اعتمد القانون على فرض عقوبة على المنشآت والنشاطات التي تترك أثراً بيئياً سلبياً تلحقها بالأموال والأشخاص بسبب تلك الآثار البيئية الناجمة من نشاطاتها المختلفة.

٣- ونظراً لما للتمويل من أثر إيجابي في تطوير عناصر البيئة المختلفة فقد اعتمد القانون تأسيس صندوق خاص لحماية البيئة تجبى له كل الرسوم والغرامات بالإحالة إلى المساعدات المالية المحلية والدولية يستعمل مردودها في تطوير البيئة وحمايتها.

٤- ومنعاً للتشتت وتوزيع المسؤوليات والمهام والصلاحيات بين مؤسسات بيئية متعددة فقد اعتمد القانون تأسيس مؤسسة، هامة مستقلة تسمى بإدارة وتنظيم كافة الشؤون البيئية في المملكة ضمن خطة وطنية شاملة ورسمت لها الأهداف واستندت إليها المهام التي تنكبها من تنفيذها.

مكتبة الأحياء

دولة الرئيس اعتقد ان قراءة التعديلات من المستحسن ان تتم مع كل مادة كمادة ومع كل فقرة كفقرة لا ان اتلوها كما وردت في متن القرار اذا رأى المجلس الموقر ذلك ، لانها في القراءة كما هي امامي تبدو منقطعة عن النص وعن سياقه ولا ادري ماذا يرى المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

السيد احمد الطراونة : اقترح اولاً ان يعفى الرئيس من قراءة القانون كله وأن ينحصر البحث في النقاط المختلف عليها مع مجلس النواب الا اذا كان لبعض الأخوان الاعيان ملاحظات على بقية المواد ان يبدوها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ سعادة العين نائلة الرشيدان .

السيدة نائلة الرشيدان : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في ورقة جائتنا من جمعية البيئة الاردنية وتبدأ مثلاً في العنوان بدل ان يكون قانون حماية البيئة طلبوا ان يكون قانون البيئة وهذا منسجم ما جاء في الاسباب الموجبة للقانون ، إذا هنالك ملاحظات أخرى يعني ارى ان ينظر في هذه الملاحظات اذا كان بالإمكان ان يضمها قانون ام لا .

دولة رئيس المجلس : شكراً اجتمعت الكريمة نحن بعد ان نلغى من الاجراءات سنأتي للقانون مادة مادة وهذه المادة الاولى وتسمية القانون وعندما ارجو ان تتمكني من

ابتداء هذه الملاحظة ليتخذ المجلس قراره بشأنها. اذاً هل يوافق المجلس الكريم على ابقاء الاستاذ المقرر من تلاوة التغييرات التي كما ذكر انها ليست متصلة ومتسقة انما يمكن ان تكون ذات اعتبار عندما نتلو المادة ونذكر التعديل الذي جرى بشأنها ويتداول الأخوة حول اقرارها .

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

إذاً نبدأ بالقانون مادة مادة .

السيد المقرر : مشروع القانون رقم () لسنة ١٩٩٤ طبعاً سيصبح لسنة ١٩٩٥ قانون حماية البيئة والاقتراح الذي اشارت اليه سعادة السيدة نائلة والمرسل من دولة رئيس جمعية البيئة يقول بأن العنوان الأفضل هو قانون البيئة فماذا يقرر المجلس ؟

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، ما جاء حول تسمية القانون الحقيقة شيء علمي ومقتنع والنص الذي جاء من جمعية البيئة الاردنية يقول : حيث ان البيئة تشمل موضوع حماية وتحسين وحفظ عناصر البيئة وكذلك برامج التوعية والتزجيم البيئية . هذه التسمية وزدت في قانون البيئة في كل من الولايات المتحدة الامريكية ، وكندا ، والبرازيل ... وغيرها من الدول (وحماية البيئة كلمة حماية اقترحت الجمعية ان الى اسم



السيد احمد الطراونة : دولة الرئيس

كما قال معالي وزير العدل ، البيئة هي الوسط الذي نعيش فيه قد يكون هذا الوسط ملوث وقد لا يكون ملوث ويعني هنا حمايته من التلوث وليس بحث البيئة كبيئة ، لان بحث البيئة هو علم وليس قانون لحماية هذه البيئة . المطلوب منا ان نحمي البيئة من التلوث وليس ان نبحث البيئة .

لذلك انا اؤيد ما ذهب اليه معالي وزير العدل من ان يبقى النص حماية البيئة ، لانه لولا حماية البيئة لما اوجدنا الوزارة بكاملها للبيئة ولا تفرقة لذلك انما اوجدت للحماية وليست للبيئة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة : شكراً سيدي الرئيس كما ذكر الأخوان الكرام عناصر البيئة الرئيسية هي الماء والهواء والارض وجاءت تحت التلوث في هذا القانون تكلل ما نضرب بالبيئة ونؤثر سلباً على عياصرها لا نجل بالوزارة الطبيعي فيها ، بمعنى فلذلك ان هذا القانون اني اعني هذه العناصر

المؤسسة ، اجد ان هذه التسمية لقانون البيئة بدل من قانون حماية البيئة هو اوسع وارحب وادق من الناحية العلمية وانا اؤيد هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر : سيدي اثني على ما تفضل به معالي الدكتور عربيات .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، هذا القانون مقدم من الحكومة باسم حماية البيئة ، اذا اخذنا بالاقتراح الذي تقدم به رئيس الجمعية دولة احمد صبيحات ، عبارة البيئة عندنا تعني بالقانون نفسه المحيط الذي نعيش فيه الاحياء من انسان وحيوان ونبات ويشمل الماء والهواء والارض . هذا القانون ليس للبيئة يعني لا يمكن ان تصدر قانون بقول قانون المحيط الذي نعيش فيه الاحياء من انسان وحيوان ونبات ويشمل الماء والهواء والارض نحن نقدم هذا القانون باسمه المخصص لحماية البيئة اي لحماية المحيط الذي نعيش فيه .

واعتقد ان التسمية التي قدم بها القانون هي التسمية المقبولة وهي التسمية المتعارف عليها كما لدينا معلومات عن باقي القوانين المقارنة .

اتأمل ان يبقى اسم القانون كما هو ليسجم القانون مع نصومه الاردني فيه . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة .

هكذا من العمل

الثلاثة التي كما ذكرت وبالتالي فاني أرى بان هذا القانون يسمى بحماية البيئة أصبح واقوى . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : سيدي الرئيس اذا كنا نريد ان نضع قانون بالمعنى الذي تفضل به معالي الاستاذ احمد الطراونه أو معالي وزير البيئة أو معالي وزير العدل فيجب ان يسمى قانون التلوث أو منع التلوث اما اذا كنا نريد ان نمنع مع ما ورد في الاسباب المرجحة وفي بعض المواد الذي وردت في هذا القانون بالذات التي سنأتي عليها اعتقد بأن اقتراح جمعية البيئة الاردنية اقترح وارد وهو ينسجم مع الخطاب المصري في الخطاب البيئي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور قسم حبيبات .



الدكتور قسم حبيبات
دولة الرئيس : الاخوة الاعيان

اعتقد وجود نص تحت بند قانون البيئة مخالفاً للمنتطق حقيقة ، كأنا نقول بالتحديد

ايضاً قانون حماية الماء ، قانون حماية الهواء ، قانون حماية الاسنان ، الحيوان . لا يوجد قانون من هذا النوع لذلك انا اتفق كلياً مع رأي معالي وزير العدل . اذا المقصود هنا بالذات هو الحماية فلا يجوز تغييره . انا مع بقاء النص كما هو قانون حماية البيئة ولا يفقد معناه كلياً ، يفقد القانون معناه ومغزاه ومخالف لكل معايير المنطق والعلم . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس . الواقع اذا اخذنا بأي من الاقتراحين يكون قد أهملنا الجانب الوارد في الاقتراح الآخر البيئة كما اورد تعريفها رئيس جمعية البيئة الاردنية تقول تعريف البيئة بموجب التشريعات العالمية تشمل موضوع حماية وتحسين وحفظ عناصر البيئة ، اذا هنالك عناصر اخرى غير عنصر البيئة ، هنالك عنصر تحسين البيئة وهنالك عنصر حفظ عناصر البيئة . والواقع اذا قرأنا المشروع المقدم من الحكومة نجد انه يحتوي على هذه العناصر الأخرى يحتوي على تحسين هنالك مواد تتعلق بتحسين وحفظ عناصر البيئة .

ولجهة النظر الأخرى تقول اذا غيرنا العنوان وجعلناه البيئة تكون قد أعطينا المشروع القانون مفهوم اوسع بكثير من مفهوم البيئة التي هي تشمل حماية وتحسين وحفظ عناصر البيئة . لذلك لدي اقتراح موافق بين الاقتراحين وهو ان يبقی القانون كما هو باسمه قانون حماية البيئة لكن عندما تأتي التي تعنى حماية البيئة وهي آخر تعريف في بند التعريفات

آخر تعريف حماية البيئة : المحافظة على البيئة ومنع تلويثها وتدهورها أو الأضرار من حدوثها ، تدخل العناصر الأخرى التي هي موجودة في حماية البيئة من التعريف الموجود ونقول لكمل لحماية البيئة هي المحافظة على البيئة ومنع تلويثها وتدهورها والأضرار من حدوثها وتحسين وحفظ عناصرها وبرامج التربية والتوعية الخاصة بها . عندئذ يكون قد شملنا كل ما يتعلق بمعنى حماية البيئة دون ان نلجأ الى عنوان قد يكون محظور ان نتوسع فيه وقد يشمل معنى اكبر من معنى حماية البيئة . اقتراحي اخذت دولة الرئيس : ان يبقی على القانون كما هو بالاسم لكن ان نتوسع بتعريف حماية البيئة بحيث يشمل العناصر الأخرى الموجودة في مذكرة جمعية حماية البيئة . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .



الدكتور عبداللطيف عربيات : شكراً
دولة الرئيس : البيئة علم عام يفرع عنه علوم

كثيرة وهو علم عالمي حديث مستقبلي ، منظمة اليونسكو عقدت مؤتمرات منذ عام ١٩٦٨ . وفي كل عامين يعقد مؤتمر خاص بالبيئة وقد حظرت عام ١٩٧٧ مؤتمر البيئة في الاتحاد السوفيتي عقدته اليونسكو وفي جميع المؤتمرات يؤكد على ان علم البيئة يدرس في المدارس الابتدائية والعامية الثانوية والجامعية وفي كل المستويات والبيئة علم يدرس في كل هذه المعاهد والمستويات من اجل بناء قيم في نفوس المواطنين في الكرة الارضية لحفظ وحماية وتحسين وتنمية البيئة والحفاظ عليها بهذا المستوى الواسع وليس مجرد الحماية فقط كوقاية النما والتنمية والتحسين والتدريب والتعليم وبناء القيم هي جزء من علم البيئة وهو علم عالمي يعلم في جميع المعاهد في العالم كما ذكرت وهو متصل من مهام اليونسكو الكبرى وهو يدرس في مدارسنا ومعاهدنا وفيه من المؤلفات وفيه من الادبيات الشيء الكثير وهو علم لامي وعلم مستقبلي لهذا انا امل ان يعطى هذا المفهوم العام للبيئة وان يكون قانون البيئة اسوة بالدول المتقدمة التي ذكرت المذكرة بعض منها .

لهذا ارى ان يكون الاسم هو قانون البيئة ويقال عند تسمية المؤسسة كما جاء في المذكرة انها حماية ووقاية البيئة ، المؤسسة فيها ان علم البيئة هو علم عام شامل كما ذكرت وارى ان يلقى بهذه السعة وهذا المفهوم العام العالمي الكبير . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ظاهر حكيمت .

هكذا من الصعب

ولذلك فإن قد يكون من الاصبوب ان
يسمى هذا القانون قانون المؤسسة العامة لحماية
البيئة ، بذلك لتجنب الدخول في الجدل حول
القططين الاشكاليتين المتارين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة
ليلي شرف



السيدة ليلي شرف : شكراً سيدي الرئيس كنت أولاً أريد ان اقول ما تحدث به

الدكتور عبداللطيف عربيات وفر علي الكثير من الكلام وأريد أن أزيد بأن الخطاب البيئي العالمي والسياسات البيئية العالمية قد تخطت الناحية السلبية في التعامل مع البيئة بأنها تجميعها فقط إنما أخذت تربطها دائماً بالتنمية المستدامة بالتنمية القابلة للاستمرار ، كمثال مثلاً أنت لا تكفي بمنع قطع الأشجار بل أنت تأخذ المبادرة لزراعة الأشجار . في فرق بين أن نحمي الغابات وبين أن نقرم بزراعة الغابات ، هنالك العديد من العوامل في المقاربة في موضوع البيئة التي تتخطى النطاق الضيق الذي تعودنا أن نتحدث عنه وهو التلوث فقط ، هي سياسة تشمل جميع مناحي الاقتصاد حتى ولذلك أريد ما تفضل به معالي الدكتور عبداللطيف عربيات مرة ثانية . وشكراً .

دولة تيس المجلس : معالي الدكتور
جواد العناني .

الذكور جواد العصامي : في الواقع التي
الفهم ما قصد اليه دولة رئيس جمعية البيئة ،
لكن اعتقد ان كلمة تعريف البيئة خطي ، كلمة
جمالية هنا كما وردت في النصوص كلمة
كاملة واعتقد انها تفي بالفرض والسبب انها
ركزت على الجانبين الجانبي الايجابي وهو
الحفاظ على البيئة ودعمه والجانب السلبي
الذي يعني منع حدوث تدهور في البيئة
فلذلك جاء النص المحافظة على البيئة هذا
جانب ايجابي ، ومنع تلوثها هذا هو الجانب
السلبي . اشتمل على اجراءات اجراءات
المحافظة واجراءات في نفس الوقت لمنع

لان هذا الموضوع سيبقى موضوعاً متحركاً متغيراً باستمرار بسبب التطورات التي تنشأ في البيئة وفي التكنولوجيا وفي غيرها من الامور المختلفة .

لذلك يا سيدي ارى واقترح ان يقيم
النص كما ورد اليها من اللجنة القانونية ولجنة
البيئة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
المقرر .



السيد المقرّر: شكراً سيدي الرئيس ،
 بدءاً إذا جاز لي كمقرر أن أقول أنه من حيث
 بدا لا مانع لدي ولا أرى ضرراً في أن تعدل
 اسمية بحيث تصبح قانون البيئة ، لكن إذا
 أردنا في الاعيار القاعدة التي تقول العبرة
 بأقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني ودققنا
 الأحكام التي يتضمنها المشروع نجد أنه
 يؤول على المهورين السلبى والإيجابى ،
 كما يمنع قطع شجرة والزرع بجائنها فإننا
 نهم بذلك في حماية البيئة .
 العنوان بدلالة

اعتقد ان هذا التعريف في هذا النص
ووفقاً لما ورد في النصوص اللاحقة في هذا
القانون اعتقد انها تفي بالغرض .

ولذلك ارى ان تبقي النص على حاله
لانه بهذا التعريف يخدم الافكار المختلفة التي
يراهها الأخوان والمثلاء فيما يتعلق بها بحسب ان
يشتمل عليه هذا القانون من نصوص مختلفة .

الامر الثاني اننا اذا اخذنا بموضوع البيعة بشكل شامل فأعتقد ان هذا القانون يجب ان يتوسع كثيراً ليشمل اموراً أخرى لم يرد عليها نص هنا ، مثلاً عندما يتكلم عن العلاقات الدولية في البيعة انها كيف تنظم هذه الامور امور أخرى متعلقة باجراءات قانونية التي يمكن ان تنشأ عن حالة حدوث خلافات حول البيعة ولزاع . ولذلك ارى يا سيدي ان هذا القانون قد وضع لاجراض محددة نحن في حاجة اليه وارى انه يفي بالغرض .

بما يتعلق بالإشارة التي وردت بعلم البيئة
اعتقد أن علم البيئة هو اعتقد ترجمة لكلمة
(Ecology) (إيكولوجي)
وهذه الكلمة تختلف قليلاً عن
(environmental science)

(امبارد مائل ساينس) علم البيعة ذلك لتكلم
عن امرين مختلفين يجب ان نراعي فيها البنا هذا
لا لتكلم عن الايكولوجي. وإنما لتكلم أيضاً عن
مفهوم البيعة بشكل اوسع قليلاً.

لذلك ارى بان هذا القانون بمصوبه
العامة يفي بالغرض ويتسع ايضاً لادخال كثير
من المجالات في تعليمات او شكل تطبيقات

১৯৩৭

لا يتنافى إطلاقاً مع ما هدف إليه أصحاب المعالي والسعادة فيما أوردوه من اعتراض على التسمية .

ولذلك اعتقد ان الموضوع نمطي بما فيه الكفاية وان بقيت التسمية كما هي جائز ومقبول وإذا اقتنع المجلس الكريم بأن تغيير التسمية الى قانون البيئة فهو مقبول ايضاً ولا يوجد ضير في الحالين كما اعلم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس لا اعتقد انه يوجد اي خلاف حول الهدف ويبدو ان الخلاف هو خلاف لفظي ، هناك من يقول ان القانون يجب ان يسمى بقانون حماية البيئة لأن الحماية تشمل قضية او عناصر التحسين وحفظ عناصر البيئة الى آخره ، وهناك من يقول لا يجب ان يسمى بقانون البيئة لأن الموضوع يتعدا موضوع الحماية الى النواحي الايجابية من حيث التحسين وحفظ العناصر المتعلقة في البيئة ، وفي الواقع قامت اللجنة المشتركة بادخال التعديلات على مشروع القانون كما ارسل من الحكومة الموقرة وكما اقره مجلس النواب المحترم ، هذه التعديلات في معظمها كانت تتعلق بالنواحي الايجابية ليس فقط الناحية السلبية من ناحية الحماية ولكن النواحي الايجابية لتحسين وحفظ عناصر البيئة . وبالتالي اعتقد سيدي بامكاننا اذا

وجد المجلس ذلك مناسباً ان تأخذ بالاقتراح الذي تقدم به معالي الأخ الاستاذ ذوقان الهنداوي ان نحافظ على اسم القانون كما ورد من الحكومة وعلى ضوء الشرح المقنع الذي تفضل به معالي وزير العدل وان نتوسع في تعريف حماية البيئة عندما نصل لها في المادة الثانية ، نحن الآن في صدد بحث المادة الاولى المتعلقة باسم القانون وبامكاننا ان نحافظ على هذا الاسم كما ورد وان نبحث في امر توسيع تعريف حماية البيئة عندما نصل الى تلك المادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور جمال ناصر .



الدكتور جمال ناصر : سيدي الرئيس القصد من القانون بصورة عامة معالجة ناحية معينة لذلك الاضغ في رأيي ان يسمى القانون كما جاء قانون حماية البيئة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور نمن أبو نوار .

الدكتور نمن أبو نوار : اعتقد يا سيدي ان الموضوع اخذ كفايته .

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ محمد عودة القرعان .



السيد محمد عودة القرعان : يا سيدي قانون حماية البيئة معناه حصراً عمل المؤسسة او الهيئة بالمحافظة على عدم تلوثها ولا يشمل ذلك التحسين والتعليم وإلى آخره .

ولذلك قال قانون البيئة يشمل كل شيء مطلوب يشمل الحماية ويشمل التحسين والتعليم ولا داعي للاصرار على قانون حماية البيئة ، قانون حماية البيئة لتطبيق العملية ، قانون البيئة اصح وادق .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور كامل أبو جابر .

الدكتور كامل أبو جابر : سيدي اعتقد اننا قتلنا الموضوع بحث ولعله من المستحسن ان نصوت عليه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً الآن تأتي الى هذه المادة والتسمية لدينا القانون كما جاء من الحكومة وكما اقره مجلس النواب ، قانون حماية البيئة ، لدينا اقتراحان :

الاقتراح الاول تبناه بعض الأخوة ان يستبدل هذا الاسم بقانون البيئة ، وجاء اقتراح معدل من معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ان يبقى الاسم قانون حماية البيئة لكن ينص على كل الاهداء في معنى تعريفات الواردة حول هذه الناحية لتصبح شاملة لكل المعالي والاهداء التي دارت في افكار الأخوة ومدخلاتهم .

الآن تأتي الى التسمية في مقترح محدد بتغيير الاسم الى قانون البيئة ويبدو ان بالنسبة للمشرع الاردني والحكومة الاردنية والجهات التي تريد ان تتعامل مع هذا القانون هو من مطلق حماية البيئة يعني كلنا نشعر بخطر عدم المحافظة على البيئة هذا مفهوم المشروع ، لكن متروك للمجلس الكريم ، هل يريد تغيير الاسم بحسب ما ورد في الاقتراحات الى قانون البيئة وليس حماية البيئة ، من مع هذا التعديل ؟

السيد الامين العام : (٧ - ٣٢)

دولة رئيس المجلس : اذاً (٧ - ٣٢)

لم يدر هذا الاقتراح اي لم ينجح .

لدينا اقتراح ثاني بالبقاء على قانون حماية البيئة وبهذا المعنى عندما تأتي بالتعاريف لدينا الاستاذ ذوقان الهنداوي في الرأي الذي يريده ، يعني اقتراحك لا يأتي على اسم القانون الآن .

مكتبة العمل

إذا القانون اسمه قانون حماية البيئة . المادة (١)

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

توصي اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على المادة الأولى بعد أن وافق على اسم القانون ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢) :

يكون للكلمات والعبارات التالية ، حيثما وردت في هذا القانون ، المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك .
الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
المجلس : المجلس الأعلى لحماية البيئة .

وقد أوصت اللجنة بالموافقة على قرار مجلس النواب بحيث يصبح التعريف :

المجلس : مجلس حماية البيئة

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : نقطة نظام
سنيدي الرئيس : سبق وأن وافق المجلس على

اعفاء المقرر من قراءة مواد القانون باستثناء المواد التي أدخل عليها تعديل من اللجنة المشتركة أو بالطبع أي مادة أخرى يريد أي أحد من الزملاء الأفاضل أن يبحث فيها أو أن يعدلها .

لذلك أرجو أن نلتزم بقرار المجلس ويطلب من معالي المقرر قراءة فقط التعديلات حيثما أدخلت من اللجنة المشتركة باستثناء أي نقطة يرغب أحد الأخوة من الثارتها . وشكراً سنيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذاً أمامنا التعريفات التي اقترتها اللجنة وأوصت بقبولها كما جاءت من النواب في المادة (٢) إلى حيث يكون هناك اعتراض على بعضها . سماحة الأستاذ عبدالعزيز الخياط

الدكتور عبدالعزيز الخياط : الواقع في تعريف التلوث في رأيي أن تعديل النواب ...

دولة رئيس المجلس : سماحة الأستاذ عندما نصل عند كلمة تعريف التلوث لاني أريد أن أرى رأي المجلس فيما يسبق ذلك .

السيد المقرر : المجلس أصبح : مجلس حماية البيئة ، بدلاً من : المجلس الأعلى لحماية البيئة .

دولة رئيس المجلس : يعني شطب كلمة (الأعلى) لأن ليس عندنا مجلس آخر للبيئة ، إلا هذا المجلس . معالي السيد أحمد الطراولة

السيد أحمد الطراولة : موافق يا سنيدي

دولة رئيس المجلس : موافقون

دولة رئيس المجلس : سماحة الأستاذ

عبدالعزیز الخياط .

الدكتور عبدالعزيز الخياط : شكراً

سنيدي الرئيس ، الواقع ان المشروع كما ورد من الحكومة الموقرة في تعريف التلوث ادق واصبح لان التلوث مصدر ووجود مصدر ، اما عندما نقول كل ما يضر بالبيئة ، التلوث لا يعني المادة التي تلوث البيئة فلذلك أقول ان التلوث في نص الحكومة ادق واصبح ، التلوث مصدر ووجود مصدر بينما التلوث كل ما يضر (كل) تعني المادة ولذلك ارى الانهاء على التعريف كما جاء في مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ

ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس

لدي ملاحظة حول هذا التعريف قبل ان يتفضل سماحة الأستاذ

السيد المقرر : الرئيس : رئيس المجلس .

اضافة العبارة التالية الى آخر تعريف البيئة : (وما يؤثر على ذلك المحيط) لان تعريف البيئة أتي :

البيئة : المحيط الذي تعيش فيه الاحياء من انسان وحيوان ونبات وبشملة الماء والهواء والارض .

الاضافة : وما يؤثر على ذلك المحيط .
وقد اقراها مجلس النواب ، وأوصت اللجنة المشتركة المجلس الكريم بالموافقة عليها كما وردت

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : تأتي الى التلوث النقطة التي اثارها سماحة الأستاذ عبدالعزيز الخياط .
اللجنة المشتركة رأيت ان يعدل التعريف .
النص الاصلي كما ورد من الحكومة :

التلوث : وجود مادة او أكثر ضارة بالبيئة تؤثر سلباً على عناصرها او تدخل بالتوازن الطبيعي لها .

اللجنة المشتركة أوصت المجلس الكريم بالموافقة على النص الجديد .

التلوث : كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها او يدخل بالتوازن الطبيعي لها .

هكذا عند العمل

الواقع ان التعريف كما جاء في المشروع الاصلي او كما جاء في مشروع الحكومة وكما جاء في اللجنة المشتركة هو تعريف غير دقيق لا تأخذ به موسعات اللغة ، التلوث كما جاء في مشروع الحكومة وجود مادة ، التلوث ليس هو وجود المادة ، التلوث هو الحالة الطبيعية التي تصيب البيئة نتيجة لوجود مادة او أكثر وما ينطبق على هذا الكلام ينطبق على التعريف الذي جاء به اللجنة المشتركة اذا التلوث ليس هو وجود مادة او أكثر وليس هو كل ما يضر بالبيئة ، التلوث هو الحالة التي تصيب البيئة ، الحالة الضارة والخطرة التي تصيب البيئة نتيجة فعل ما أو نتيجة وجود مادة او أكثر تؤثر سلباً على عناصر هذه البيئة وتخل بالتوازن فيها.

والحقيقة ان اللجنة المشتركة احسنت صنماً بكثير من التصريحات اللغوية فأرى انه يجب ان يتم هنا تصويب وهو تصويب أكثر من تصويب لغوي تصويب في المعنى نفسه في مفهوم التلوث .

التلوث ليس هو وجود مادة او أكثر ، وليس هو كل ما يضر بالبيئة ، التلوث هو حالة ضارة وخطيرة تصبح بها البيئة نتيجة لفعل ما او دخول مادة او أكثر للبيئة تؤثر سلباً على عناصرها وتخل بالتوازن الطبيعي لها .

وهذا التعريف الذي أتيت به من إحدى الموسوعات اللغوية للتلوث واقترحه . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، الحقيقة في التعاريف التي قدمتها الحكومة ليست هي التعاريف في المعنى التجريدي لغاية علمية وإنما لغاية هذا القانون والمواد التي دخلت به المصطلح .

المواد التي دخلت بها عبارة التلوث هي المواد (١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٨ ، ٢٧) اذا اخذنا بالتعريف العام الذي هو مقترح من الأخوة الكرام في اللجنة المشتركة لن نستطيع تطبيق مضمون هذا التعريف الاكر مثال :

المادة (١٦) هذه اول مادة وردت بها :

مراقبة مصادر المياه من حيث التلوث وإيجاد الوسائل اللازمة لذلك . نحن نعلم مراقبة مصادر المياه من حيث وجود مادة او أكثر عبارة بالبيئة ، أي نقصد بهذا التعريف للتلوث ان تسقط على تلك المادة ، لا نريد التعبير العلمي فعلاً أنا مع الأستاذ أبو محمد في التعبير العلمي لكن نحن وجدنا هذا التعبير لغايات هذا القانون . وكاستدلال عند التطبيق انه هو المقصود وجود مادة او أكثر لتتمكن المؤسسة من القيام بواجبها ولتتمكن من اسقاط العقوبة القادمة في باب الجزاءات ، اذا قلنا كل ما يضر بالبيئة لن نستطيع لا الموظف ولا المكلف الذي هو المواطن ولا القاضي ان يسقط حكمه ، لذلك التعبير مقصود به ما وردت المواد المشتملة بحكمه وليس التعريف بالمعنى العلمي كما ذكره بعض الأخوان وشكراً .

معالي وزير العدل مراقبة مصادر المياه من حيث التلوث وإيجاد الوسائل اللازمة لذلك .

لماذا وجد ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على مصادر المياه فان ذلك يدخل في هذا المفهوم وهذا البند لم يكن غالباً عن اللجنة .

على كل الامر يظل الاجتهاد فيه مفهوماً لكن هذا ما توصلت اليه اللجنة في اجتماعها بعد نقاش طويل برئاسة دولتكم . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونة

السيد احمد الطراونة : الجدل كان طويلاً في اللجنة حول هذا الموضوع ولا ادعي لنفسني شخصياً او لكثير من اعضاء اللجنة اننا لنا علم في لوائح الطبيعة والعلوم الطبيعية .

الذي اثار النقاش هو التلوث بالاشعاع ، هل الاشعاع مادة ؟ نحن لا نعرف انها مادة او غير مادة ولكن قد يكون العلماء المختصون في هذه الناحية يعرفون هذا ، فكان الخلاف فيما بين تلوث كثير من الاشعاعات ولذلك حتى نلغى هذه الناحية ولا نستطيع ان نقول انها مادة او غير مادة قلنا كل شيء لأن شيئاً تشتمل الغاز وتشتمل الاشعاع وتشتمل التلوث وتشتمل كل شيء . فوجدت اللجنة الحل الذي هذا الامر في نصابه ان نقول كل ما يضر بالمادة وليس كلمة (مادة) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور كامل أبو جابر .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، معالي السيدة ليلي شرف .

السيدة ليلي شرف : اريد ان يشرح المقرر النقاش المطول الذي جرى في اللجنة المشتركة ، موضوع المادة طرح من قبل بعض الاعضاء ان هنالك الاشعاع النووي او الاشعاعات الضارة وهي ليست مادة ، فكيف نعالج ذلك اذا قلنا مادة .

لذلك ارى ان تحفظات معالي وزير العدل غير واردة لأن سواء قلنا مادة او لم نقل ، قلنا كل تنصرف على المادة .

لذلك ارى ان هذا اشمل ويشمل جميع ما يضر بالبيئة بذل ان نحدد مادة ملموسة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس في الواقع كنت قد رفعت يدي لاختص ما دار في اللجنة من نقاش . اللجنة عندما ناقشت هذا التعريف وجدت ان من الصعوبة بمكان الوصول الى حصر مخاطر مصادر واسباب التلوث ، فبينما ما يمكن ان يسمى مادة وبينما ما لا تتوفر له مثل هذه التسمية .

بعد نقاش طويل شارك فيه كل من كان مشتركاً في الاجتماع .

توصلت اللجنة المشتركة الى قناعة موحدة ان تعبير كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها يشمل حتى النقطة التي اشار اليها

مكتبة المجلس



الدكتور كامل أبو جابر : شكراً سيدي الرئيس ، الاشكالية يا سيدي ليست في التعريف إن كان علمي أم غير ذلك وإنما الهدف هو أو يجب أن يكون شمول كل ما يمكن أن يشكل عناصر التلوث وتشمل الاشعاع وتشمل الغبار ، الضجيج ، الزوايح الكريهة وغير ذلك ، التي لا يمكن أن يسميها الإنسان مادة إلا في حالات خاصة .

ولذلك اعتقد أن قرار اللجنة المشتركة قرار أشمل وأصوب وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور قسيم عبيدات .

الدكتور قسيم عبيدات : شكراً دولة الرئيس ، أريد أن اتطرق فقط للنقطة حول الاشعاع والموجات الصوتية الذي أثير من بعض الرملاء هل هو مادة ؟ نعم هو ناتج عن مادة ليس آت من العدم لذلك نقول مواد مشعة وإشعاعية والأصل في الإشعاع كما نعلم هو وجود بروتونات وليكترونات وهذه في الأصل

جزء من الجزيئات التي تكون المادة وكذلك الموجات الصوتية لا تأتي من فراغ ، عندما يتكلم الإنسان تتكون الموجات الصوتية أو المواد أو عندما ترمي حجراً في الماء تتكون ، إذاً هنا هو المقصود المواد ما ينتج عنها فإذا قلنا اشعاعات فهي ناتجة عن مواد مشعة ، إذا قلنا موجات صوتية هي أيضاً ناتجة عن مادة . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ العقيلة

السيد احمد العقيلة : أنا مع قرار اللجنة المشتركة واقترح فقط تعديل بسيط على التعريف وهو : كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بتوازنها الطبيعي . بدل من يخل بالتوازن الطبيعي لها . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .

الدكتور عبداللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، عندما نورد تعريف في تشريع يجب أن يبنى على أساس علمي متين ولا يجوز لي المعنى ليوافق مادة أو مادتين وإنما المطلوب هو التعريف العلمي ، اللجنة المشتركة عادت الى معاجم وإلى موسوعات علمية لأخذ هذا المعنى ومعالي الأستاذ ذوقان الهنداوي جاء أيضاً من مصدر حول أن التلوث حالة ضارة خطيرة هي حالة ، وهذا يرد البحث كل ما يضر بالبيئة ، الحالة وغير الحالة أيضاً . أخليت بيوت الأعيان .

يؤدي إلى تلوث لتطبيق هذه النصوص وهو مضر ، نحن نتحدث عن التلوث بمعنى الضرر للبيئة في أحد المواد أو دخل في أحد المواد أثر على عناصر البيئة هذا هو المقصود بالنصوص التي ستطبق هذا المصطلح وليس المقصود به المصطلح العلمي ولم تقدم تعريف لمصطلحات علمية لأن ذلك سيخرج عن المقصود بالمعنى التشريعي الذي أوردناه في مشروع الحكومة ووافقنا عليه مجلس النواب نأمل أن يبقى التعريف كما ذكرنا لأنه أدق ومحدد وهو المقصود بمشروعنا للغاية الاصطلاحية التي هي واردة في المواد المقصودة بذاتها وليست لغاية علمية أخرى . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير العدل ، هل لدى الأخوة أي رأي جديد ؟

إذاً نحن أمام ما أوصت به اللجنة ولدينا من معالي وزير العدل ورأي الحكومة أنها تتبنى أن يبقى التعريف كما ورد بالمشروع وكما أقرم مجلس النواب .

إذاً المقترح الأبعد ، هناك مقترح ولا أدري إذا كان بعض الأخوة من الأعيان يشترط عليه من معالي وزير العدل والحكومة ، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .

الدكتور عبداللطيف عربيات : سيدي الأصل ما دام المشروع المقدم هو المشروع المقدم من الحكومة واللجنة المشتركة قدمت تعريفاً جديداً فالأبعد هو تعريف وليصوت على مشروع اللجنة المشتركة لم الأصل هو المشروع المقدم .

فالأساس العلمي شيء مهم جداً في التعريف كما ذكرت معالي السيدة ليلي شرف أن الأساس العلمي هو أساس قوي يجب أن يعتمد عليه وإن الحالة لا يمكن أن نقصرها على حالة مواد معينة وإن المواد المشعة ليست هي الاشعاع بذاته وإن التعريف الذي جاء كما قلت جاء على أساس علمي ويجب أن يعتمد في تشريعنا . وأرى أن ما قدمته اللجنة المشتركة أيضاً أخذ بعين الاعتبار كل هذه الحالات ولخصها بهذه الكلمات المحدودة ذات المعنى الواسع الشامل لكل ما هو مطلوب تحت عنوان التلوث وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : ذكرت سيدي الرئيس والأخوة الأكارم نحن لم نقدم تعريف علمي لعبارة التلوث ، نحن قدمنا التعريف لغاية استعمال المصطلح بوضع محدد ومواد محددة ، في عرفنا ومشروعنا التلوث هو نتحدث عن وجود مادة أو دخول مادة على عناصر البيئة تؤثر على التركيب الفيزيائي أو الكيميائي أو الاختلال بالتوازن في عناصر البيئة التي هي الماء والهواء والأرض ، التعريف عندما قصدنا مادة أو أكثر قصيراً لتطبيق البصير لهدا القانون على هذا المعنى . وعندما نقول كل ما يضر بالبيئة ، ليست كل ما يضر بالبيئة هو تلوث يعرف هذا القانون قد يكون هناك شيء ملوث للبيئة بذاته محفوظ بمكانه . ولكن لن

هكذا حدث العمل

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة : معالي الرئيس معنا الاصل والذي حدث في الاصل فاصبحت ابعاد عن الموضوع ولذلك يطرح قرار اللجنة وليس قرار الاصل الذي هو بقاء المادة ، قرار اللجنة الذي يطرح .

دولة رئيس المجلس : اذاً اللجنة توصي بتعريف جديد لكلمة (التلوث) غير ما ورد في مشروع الحكومة وما اقره مجلس النواب ، من يوافق على هذه التوصية من المجلس الكريم ؟

السيد الامين العام : (٢٤ - ٣٢) اذاً اقر المجلس توصية اللجنة المشتركة بالتعريف الجديد لكلمة (التلوث) وشكراً .

السيد المقرر : الآن المادة (٣) ورد فيها تعديل بسيط من مجلس النواب واقترحه اللجنة .

دولة رئيس المجلس : انا اخشى ان الشيء الذي ذكره معالي ابو محمد في موضوع حماية البيئة كان معالي ابو محمد ذكر مداخلته على التسمية وقال لعالمها عند ورود كلمة حماية البيئة ، لا ادري اذا كان معالي ابو محمد لديه شيء .

السيد ذوقان الهنداوي : الاقترح كما يبدو لي عليه كان مقبول من بعض الاخوان من خلال الكلمات التي ابدوها دولة الرئيس وهو تعريف حماية البيئة لكي تشمل المعاني

التي وردت في المشروع الاصلي والمعاني التي وردت في كتاب دولة رئيس الجمعية لهيئة المحافظة على البيئة . نعرف حماية البيئة بأنها : المحافظة على البيئة ومنع تلوثها وتدهورها مع تحصيلها وحفظ عناصرها بما فيها برامج التربة المستدامة .

هذه الاضافة الاخيرة جاءت في اقتراح الهيئة جمعية المحافظة على البيئة .

دولة رئيس المجلس : اللجنة المشتركة درست مشروع القانون كما ورد من الحكومة وكما اقره مجلس النواب دون تعديل تعريف حماية البيئة وايضاً اللجنة ترى هذا الرأي .

هناك مقترح من معالي ذوقان الهنداوي بالتوسع بهذا التعريف ليشمل الغايات والاهداف الحماية والمحافظة .

هل يوافق احد على هذا المقترح ؟

السيد الامين العام : (١٠ - ٢٩)

دولة رئيس المجلس : (١٠ - ٢٩) لم يفر هذا الاقتراح .

اذاً هل يوافق المجلس على توصية اللجنة المشتركة ؟ تقريراً للجميع وشكراً .

السيد المقرر : المادة (٣) : اللجنة اوصت فقط بشطب كلمة (رسمية) وافقت عليها كما وردت من مجلس النواب شطب كلمة (رسمية) تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية عامة . وارتأت اللجنة ان كل المؤسسات العامة مؤسسات رسمية .

المقصود واذا كان هناك خوف من التزود فنتمنى ان يبقى هذا التزود حتى لا تقع في اشكال انها من المؤسسات العامة ذات النفع العام . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام

السيد احمد الطراولة : هي المؤسسة مرتبطة بوزارة ، ليست الوزارة مؤسسة رسمية ، فمجرد ارتباطها بالوزارة يعطيها انها رسمية وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً سيدي ، تشريعاتنا من الدستور الى القوانين لم لاحظ ان هناك تسمية رسمية عامة وانما هناك مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة والاسم الذي قدم وتسمى حتى بعد ذلك المؤسسة العامة لحماية البيئة وكلمة (رسمية) اعتقد انها زائدة كما حكى معالي ابو هشام هي تتبع وزارة والوزارة رسمية كل المؤكيدات والمؤيدات انها رسمية عامة ورسمية زائدة والعامة تفني والتشريع لا يحتاج الى اي مزيد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر : اضافة كلمة او صفة الرسمية للمؤسسة العامة وبالذات في ضوء الشرح الذي تفضل به معالي وزير العدل اعتقد انها لا تضر واعتقد انها مفيدة .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام السيد ذوقان الهنداوي : يا سيدي عندما نقول مؤسسة عامة معناها رسمية لا يوجد مؤسسات عامة غير رسمية ولذلك كلمة رسمية زائدة فشطبها وحيث عندما نقول مؤسسة عامة معناها مؤسسة رسمية .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل . معالي وزير العدل : نحن نقصد ان تكون مؤسسة رسمية عامة لان ليست كل مؤسسة عامة رسمية هنالك مؤسسة ذات النفع العام هنالك مؤسسة عامة ذات ظروف خاصة وشروط خاصة نحن قصدنا ان تكون مؤسسة رسمية بالمعنى المقصود بذات المؤسسات الرسمية أي انها جزء كامل متكامل من العمل الرسمي وقت اشكالات عديدة ويذكر الاخوان فيما يتعلق بالدوائر الخاص لتفسير القوانين عندما كانت لم توصف هذه العبارة ظهرت عدة مصطلحات وتقعنا في عدة اشكالات قانونية هل هي مؤسسة عامة رسمية ام مؤسسة عامة ذات نفع عام ، نحن في الحكومة قدمنا هذا المشروع لتكون مؤسسة رسمية بالمعنى المقصود بكل القوانين بما في قانون التقاعد وبما في نظام الخدمة المدنية بما في اي نظام عام ولا يريد ان يقع في اشكال يعتقد انها مؤسسة من مؤسسات النفع العام ، اذكر بموضوع مؤسسة المدن الصناعية حيث لم تضاف ادارة رسمية فقبل لها مؤسسة من مؤسسات النفع العام وفي العديد من القرارات فنتمنى ان يبقى التعبير الرسمي لانه هو

هكذا جاء العمل

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ طاهر حكمت .



السيد طاهر حكمت : شكراً دولة
الرئيس اود ان ابين انه ليس هنالك مرجعية في
دستورنا وفي بنائنا التشريعي اصلاً لكلمة
رسمية ، هل يدلي احد عن مصدر رسمية ؟
انا اذكركم على مصدرها انه من الموروث التركي
حينما كان يوصف قرار باله رسمي بمعنى انه
حاز على الرسم اي الختم الذي تختم به
قرارات الدولة . هذا هو اصل كلمة رسمية
ليس لها اصل لغوي محدد اطلاقاً في تشريعاتنا
الراهنة .

ولذلك فان استعمالها اصلاً ليس له
ميز ، هنالك مؤسسات عامة ومؤسسات ذات
نفع عام والتفريق بينهما واضح وقد اوضحته
الحاكم والجهات المختصة بكل جلاء ووضوح
بما يقطع وجود اي ليس بما تفضل به معالي
وزير العدل .

لذلك اعتقد ان الاصرار على كلمة

رسمية لا مبرر له ويجب الغائها والتخلص منها
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير
العدل .

معالي وزير العدل : يا سيدي والأخوة
الاكابر عندما يقوم شك او مجال للاجتهاد
في النص فلنحسم ذلك بتوضيح العبارة ، اقول
ان عبارة مؤسسة عامة لوحدها لا تكفي الا اذا
اراد المجلس الكريم ان تقع في المستقبل في
اشكال للتفسير هل هي من مؤسسات النفع
العامة ام مؤسسة رسمية بالمعنى الذي هو وارد
في القوانين الأخرى وضربت مثلاً على ذلك
قانون التقاعد ، وضربت مثلاً على مؤسسة
المدن الصناعية وهي مرتبطة بوزير الصناعة لم
يجد المفسر للقانون امامه الا ان يعتبرها من
مؤسسات النفع العام لانه قال لم ترد
عبارة (رسمية) .

القضية التي ذكرها معالي الاستاذ طاهر
المعرف جرى لهذا الاستعمال وقانون البنات
تحدث عن المستندات الرسمية وتحدثت
باستمرار عن الوثائق الرسمية وموطئ العمل
الحكومي بمعناه التشريعي ايضاً العمل الرسمي
طالما ان الذي شك وكثير من الاخوان في هذا
المجلس لديه شك وارهقت هذه المسألة الديوان
الخاص لتفسير القوانين لتبقيها اذا لم يبقها
سنرسلها في المستقبل لنقول هل ينطبق على
الموظفين الموجودين في المؤسسة البيعة قانون
التقاعد الذي منع الجميع لانه ورد في قانون
التقاعد عبارة مؤسسة رسمية ولنرسل هذا

غاية سوى انه مزيد من التشوية ومزيد من
التزيد الذي لا مبرر له في قوانيننا وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا اماننا
الآن المادة (٣) فقط اللجنة المشتركة اوصت
بشطب كلمة (رسمية) منها ، من مع هذه
التوصية من المجلس الكريم ؟

السيد الامين العام : (١٦ - ٣٠) .
دولة رئيس المجلس : (١٦ - ٣٠) اذا
المجلس الكريم وافق على توصية اللجنة المشتركة
وشكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٤) طبعاً موافقة
كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤) معالي
الاستاذ احمد العقابلة .

السيد احمد العقابلة : شكراً دولة
الرئيس ، اري رؤياً متواضعاً وهو ان تبقى هذه
المادة كما وردت في المشروع ، لان النظر الى
هذه المادة ، المادة (٤) نجد في نهايتها وتنفيذ
هذه السياسة فلماذا نحن شطبنا (تهدف
المؤسسة الى وضع سياسة وطنية عامة) فإلى
اي شيء ترجع هذه العبارة وماذا تعني وتنفيذ
هذه السياسة ، لم هناك ايضاً المادة (٨) :
ورد فيها بان من مهام مجلس حماية البيئة اقرار
السياسة العامة لحماية البيئة ، فلماذا شطبنا هذه
العبارة اين هذه السياسة ولبحرم المؤسسة من
دور لها وهو ان تضع هي السياسة سياسة
وطنية عامة لحماية البيئة ويوافق عليها المجلس
وشكراً .

السؤال وسنرسل عدة امثلة كثيرة وجودها لا
يضر طالما ان هنالك مجال للتأويل ، اؤكد انها
ستبقى حائرة هذه المؤسسة بين مؤسسة النفع
العامة والمؤسسة الرسمية تعني ان تبقى عبارة
(الرسمية) وهي ليست تزود وانما تأكيد من
المشرع على اعطائها الصفة الرسمية وليس
للمؤسسات العامة ذات النفع العام وهي مؤسسة
حكومية بالمعنى المقصود اعطيت الاستقلالية
لغاية تطوير العمل وتحديثه واخذ حريتها
بالحركة بعيداً عن الروتينات الحكومية شكراً
سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ
طاهر حكمت هو المقصد ان نعرف ما هو
المعنى الذي لريد تحديده ، اذا قضية المؤسسة
العامة دون رسمية لا تدخلنا في التباسات شيء
واذا اراد هذه الكلمة يقطع الامر قطعاً جازماً
شيء آخر ، تفضل .

السيد طاهر حكمت : يا سيدي ليس
هنالك اشكالاً اطلاقاً في الموضوع ، الفرق بين
المؤسسة العامة والمؤسسة ذات النفع العام فرق
واضح ومحسوم في عديد من القرارات
ولستطيع الرجوع الى عشرات من القرارات
حول هذا ، المؤسسات ذات النفع العام مثل
الهلال الاحمر مشكلة بقانون هذه مؤسسة
ذات نفع عام ، اما المؤسسات العامة الأخرى
التي تشغل آلة الدولة وتشكل جزءاً منها فهي
مؤسسات عامة ورسمية بالضرورة بالمعنى
الاصطلاحي . لذلك فاني لا اعتقد ان اضافة
كلمة رسمية بشأنه ان يرسل ليساً او ان يحقق

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ، اعتقد ان حذف وتنفيذ هذه السياسة كان موفقاً وصحيحاً لان هنالك فرق بين الهدف وبين تنفيذ الهدف بالضرورة كل الاهداف المتضمنة هنالك آلية لتنفيذها ، ولذلك لا يجوز ان يقال تهدف المؤسسة الى وضع سياسة وطنية وتنفيذ هذه السياسة ، الاهداف فقط تذكر اما التنفيذ فهو ضرورة لازمة ولا داعي للذكر تنفيذ هذه السياسة ، ولذلك فان التعديل الذي توصل اليه مجلس النواب واقرته عليه اللجنة المشتركة تعديل في محله فارجو الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اقتراح معالي ابو ليلى لم اجد من ثني عليه .

هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة المشتركة بشأن هذه المادة ؟

شكراً لكم . السيد المقرر : المادة (٥) كما وردت فقط في الفقرة (ز) اضافة عبارة (والتنمية المستدامة) الى آخر الفقرة .

دولة رئيس المجلس : هذه المادة بكل فقراتها اللجنة المشتركة اضافت كلمة (التنمية المستدامة) واوصت بقبولها ، الاستاذ محمد عودة القرعان .

السيد محمد عودة القرعان : سيدي مذكورة من جمعية البيئة الاردنية تعليق على

هذه المادة اتصور انها تستحق ان تنلى اذا لم يكن هناك مانع وموجودة بين يدي سعادة المقرر .

دولة رئيس المجلس : هل لديك شيء سعادة المقرر .

السيد المقرر : المادة (٥) حقيقة الاقتراح الذي ارسله دولة رئيس جمعية البيئة الاردنية باضافة فقرتين : (ل ، م) :

ل : ادارة مكبات النفايات وحمايتها ، على ان تبقى عمليات جمع النفايات ونقلها ضمن صلاحيات البلديات .

م : وضع الاسس والاجراءات اللازمة لبيان (التدقيق البيئي) للمشروعات القائمة للتأكد من استمرارية مطابقتها ومطلبات حماية البيئة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل : المجلس سيد نفسه في حفظ النظام الرئيس والاعضاء ، لكن في اجتهدنا كحكومة المقترحات التي تأتي من خارج المجلس او من خارج الاعيان حقيقة يجب ان تبني من اجد الاعيان والأخوان حتى تسهل مهمة العملية التشريعية .

دولة رئيس المجلس : هو اقتراحها احد الاعيان .

معالي وزير العدل : اقتراحها احد الاعيان على اسمه الحقيقة وأنا لتكلم عن الاقتراح الذي ذكره معالي ابو الوائيل



دولة رئيس المجلس : كمرجع المذكرة موجودة امام المقرر .

معالي وزير العدل : اذا اي اقتراح من الاعيان لجله لكن لا تكون الاقتراحات حتى تسهل مهمة التشريع .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد عودة اقترح العودة لهذا المعنى هل ايده ناس هل ثنى على اقتراحه احد ؟ شكراً لكم .

مفطية هذه الناحية معالي وزير العدل . اذا معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : دولة الرئيس على النقطة الاولى اظن ان فيها تناقض : (ادارة مكبات النفايات وحمايتها على ان تبقى عمليات جمع ...) الادارة يعني لا اعتقد ان المؤسسة ستكون من مهماتها مراقبة قلبات النفايات وحمايتها ، لانه الادارة من شغل البلديات .

دولة رئيس المجلس : في جهات اخرى تديرها .

السيدة ليلى شرف : نعم ، الامر الآخر في (م) اعتقد انها واردة جداً لان بعض المصانع قد يمثل لقواعد الحفاظ على البيئة في البداية ثم يتجهي بتخريب البيئة بالاستمرار في المراقبة المستمرة واردة . السيد النائب العام : اختلاف كلمة (مراقبة) بولاد الادارة) لمحة دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ لدير رشيد .

السيد لدير رشيد : سيدي ارجو ان اذكر المذكرة التي رفعها دولة السيد احمد عبيدات . وردت بعد ان انهي المجلس مناقشة المشروع وبعد ان انتهت اللجنة القانونية والبيئة لمجلس الاعيان مناقشته ، المذكرة جاءت متأخرة جداً ، لو في اهتمام بالمشروع كان يجب ان تأتي في بداية المناقشة وشكراً . دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراولة .

السيد احمد الطراولة : الاقتراحات للمجلس تكون من اعضاء المجلس ، واذا كان هناك رأي لبعض الأخوان المواطنين فيطرح هذا في اللجنة وليس في المجلس ، المجلس لا يبحث الا في المقترحات المقدمة من اللجنة او من اعضاءه او من احد الوزراء ، انما ان يبدأ بأن نناقش اقتراحات المواطنين في داخل اللجنة دون ان يكون لها تمهيد من اللجنة المختصة هذا مخالف للنظام وحتى مخالف للدستور .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الا اذا كان اقتراح من الأخ ابو عودة .

مكتبات الأعيان

السيد محمد عودة القرعان : أنا تهنيت
الاقتراح أنا ذكرت اسم الجمعية وثني عليه .
دولة رئيس المجلس : طيب ، أنت
تهنيت وثني عليه عدد من الأخوان ، من يوافق
على اقتراح معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي ؟
السيد ذوقان الهنداوي : أريد أن
استفسر من معالي المقرر ، هل هناك فرق بين
اقتراح الأخ الأستاذ محمد عودة القرعان وبين
ما ورد في (ز) التي أصبحت رقم (١٥) ،
الاقتراح الذي ورد على لسان الأستاذ محمد
عودة القرعان :

وضع الاسس والاجراءات اللازمة لبيان
التدقيق البيئي للمشروعات القائمة للتأكد من
استمرارية مطابقتها ومتطلبات حماية البيئة .
مادة (ز) (١٥) التي نحن بصوت
عليها :

تضع المؤسسة بموجب نظام خاص
الاسس والاجراءات اللازمة لتقويم الأثر البيئي
للمشروعات للتأكد مع اتفاقها مع متطلبات
البيئة .
هل هناك فرق بين مقترح الأستاذ محمد
عودة وبين الموجود في هذه المادة ؟

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي
المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي أنا اعتقد أنه لو
قرأنا (و) و (ز) قراءة متأنية نجد أن المضمون
المستهدف من المقترح مضمن فيها ، أن (و)
تقول :

وضع التعليمات والشروط والمواصفات
البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنمية
التجارية والصناعية والسكانية وما يتعلق بها
من خدمات للتقيد بها واعتمادها كجزء من
الشروط) .

ز : وضع الاسس والاجراءات لتقويم التأثير
البيئي للمشروعات والتأكد من اتفاقها
مع اعتبارات حماية البيئة .

ح : وضع اسس للتداول بالمواد الخطرة
والضارة على البيئة وتصنيفها وتخزينها
ونقلها ...) .

يعني مجمل ما هو مضمن في فقرات
هذه المادة أنا في تصوري أنه يغطي الهدف من
ما ورد في البندين المقترحين من قبل سعادة
العين ذوقان الهنداوي ومحمد عودة القرعان .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الدكتور عبد اللطيف غريبات .

الدكتور عبد اللطيف غريبات : أولاً
أؤيد ما ذكرته معالي السيدة ليلي شرف
بأسعجال كلمة (إدارة) بكلمة (مراقبة) .
وهي أدق فيما جاء خلاف المقترح الأستاذ أبو
عودة . وثانياً ما جاء في (م) في المقترح
صحيح يساوي بنفس المعنى (ز) وما أشار إليه
معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي إلا في المصطلح
ادخال مصطلح (التدقيق البيئي) وهو
مصطلح حديث يماشى مع هذه المهمة عالمياً
فقط ، أما المعنى هي تدخل (م) : وضع
الاسس والاجراءات اللازمة والتدقيق
البيئي إلى آخره (محل وضع الاسس

من احمد عبيدات او غيره . لان معظمنا نحن
حرصاً على مصلحة القانون ومصلحة البيئة
ايضاً عقدت عدة لدورات ولدورات تتعلق بالبيئة
وعدد كبير منا شارك في هذه الندوات ،
جاءت هذه التوصيات نتيجة هذه الندوات
فرجاء على أن تأخذها على أنها هذه اقتراح من
احد الزملاء الاعيان محمد عودة القرعان وثني
عليها وان ننظر اذا كان بالإمكان تضمين
القانون هذه النصوص التي جاءت في هذا
المقترح ان نضمنها وخاصة ان معالي السيدة
ليلى شرف شرحت حول هذا الموضوع .
رجاء ان نضمنها على أنها مقترح من احد
الأعضاء .

دولة الرئيس اذا كان بالإمكانية أنا
أعرف أن المادة السابقة نحن أقرناها وما في
إمكانية ان نرجع لكن رجاء ان نقرأها بتمعن
لنرى هل هي صحيحة بهذه الصياغة أم لا .
وشكراً .

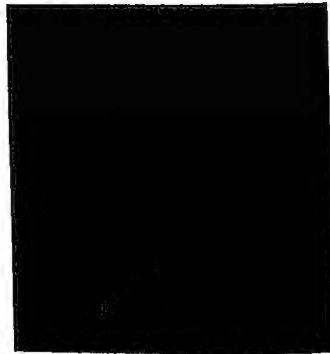
دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة
الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً
سيدي ، الأخ الكريم الزميل أبو عودة اقترح
إضافة فقرتين إلى المادة (٥) فقرة تتعلق بإدارة
مكبات النفايات وحمايتها وكان في هناك
اقتراح بتعديل كلمة (إدارة) إلى (مراقبة)
وفقرة ثانية تتعلق بوضع الاسس والاجراءات
اللازمة لبيان التدقيق البيئي .

يا سيدي اذا نظرنا إلى المادة (٥) في
مجموعها نجد أنها تنص على :

والاجراءات لتقويم التأثير البيئي للمشروعات
والتأكد من اتفاقها مع اعتبارات حماية البيئة ()
يعني هذه تدخل بصياغة محددة فقط ادخال
مفهوم التدقيق البيئي كمفهوم حديث في (ز)
من المشروع المقدم . وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي اذا اخذنا
بالاعتبار ايضاً بالاضافة إلى ذلك كله أنه مجلس
الوزراء اصدار الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ
احكام هذا القانون بما في ذلك لآخر النص .
هذه يمكن ان ترد بالاضافة إلى غيرها في نظام
او انظمة تصدر بالاستناد إلى هذا القانون
وليس بالضرورة ولا تقتضي سلامة التشريع ان
يضمن كل تفصيلاً في مشروع القانون الذي
سيصبح قانوناً بالتالي بعد اقراره وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة
السيدة نائلة الرشدان .



السيدة نائلة الرشدان : الحقيقة أنا
أطلب من الزملاء أن لنسى موضوع جمعية
البيئة ولنسى موضوع أن هذا الاقتراح سواء ورد

تكملة العمل

- أ : وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الاستراتيجية الوطنية اللازمة لذلك وتطويرها ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها .
- ب : قياس عناصر البيئة ومتابعته من خلال المختبرات (.....) .
- ج : إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة .
- د : اجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة .
- هـ : مراقبة المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك المشاريع والشركات للتحقق من مدى تقيدها بالمواصفات البيئية .
- و : وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والسكنية وما يتعلق بها الى آخره .
- نجد ان هذه يا سيدي الاهداف العامة كلها تغطي كل التفاصيل ، اذا اردنا ان نبدأ بتعديل المادة ، وإضافة فقرات تتعلق بمكبات النفايات أو أمور أخرى نريد مادة أيضاً تتعلق بالسيارات واستعمالات الديزل والكهرباء وتفاصيل كلها لا تنتهي منها ، انا اعتقد ان المادة (٥) كما وردت في المشروع المقدم من الحكومة وافية وتغطي جميع ما يمكن ان يخطر على بالنا فيما يتعلق بحماية البيئة ، وبالتالي اقترح ان نوافق على قرار اللجنة المشتركة . شكراً سيدي .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .
- السيد المقرر : يا سيدي بالاضافة الى ما تفضل به دولة العين زيد الرفاعي .
- اذا قرأنا الفقرة (و) من المادة (١٧) نجد انها تنص على مراقبة آثار معالجة النفايات بجميع الوسائل او الطرق المستخدمة لذلك . وبالتالي فان هذه الناحية بالذات منصوح عليها في مشروع القانون في المادة (١٧) الفقرة (و) .
- دولة رئيس المجلس : اذا الامور اصبحت واضحة ، معالي السيدة ليلى شرف .
- السيدة ليلى شرف : سيدي الرئيس انا مستعدة لان اتخلى عن الاقتراح حول مكبات النفايات في ضوء ما تفضل به وبعد ما قرأه معالي المقرر ، لكن الفقرة (م) في اقتراح الأستاذ محمد عودة هي استمرار التدقيق يعني الدوري لانه في كثير من الاحيان تبدأ المشاريع تماماً كما مطابقة للمقاييس والشروط المفروضة ، ثم في نهاية السنة او بعد سنتين نرى انها تلوث وانها لا تتقيد بالقوانين والشروط لذلك نحن نطلب (udithing) الاستمرارية من المقاييس التي نالت في آخر السنة يعني لو كنوا انهم يحاسبونهم على ذلك .
- المقرر : السيد المقرر : إضافة الى ذلك من اجل ان يطعن اصحاب الدولة والمعالي والسعادة

- المادة (١٩) : تعمل المؤسسة بالتعاون مع الجهات المعنية على ما يلي :
- أ - منع ادخال نفايات خطرة الى المملكة او طمرها فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .
- ب - وضع التعليمات لتصنيف النفايات وتحديد درجة خطورتها وكيفية معالجتها .
- الامر مغطى في احكام امر قوانين وميثاقه في مشروع القانون .
- دولة رئيس المجلس : دولة ابو سمير .
- دولة السيد زيد الرفاعي : يا سيدي النقطة التي تفضلت واثارتها السيدة ام ناصر وارادة جداً لكن هي ايضاً مغطاة في الفقرة (و) من المادة (٥) التي تنص على : وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والصناعية والسكنية وما يتعلق بها من خدمات للتقيد بها واعتمادها كجزء من الشروط المسبقة لترخيص اي منها وتحديد ترخيصها .
- فعملية المراقبة (udithing) عملية مستمرة عند تجديد الترخيص وبالتالي اعتقد مرة ثانية سيدي المادة (٥) بقتراتها كما اقترتها اللجنة المشتركة فهي بالفرض واقترح ان يصوت عليها وشكراً .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا نحن الآن انام التصويت ، تفضل معالي وزير العدل .
- معالي وزير العدل : شكراً سيدي ، اللجنة المشتركة الكريمة اضافت على الفقرة (ر) خلافاً لقرار مجلس النواب ومشروع
- الحكومة عبارة (التنمية المستدامة) بحيث تصبح المادة ما يلي مناهج بالمؤسسة : وضع الاسس والاجراءات لتقويم التأثير البيئي للمشروعات والتأكد من اتفاقها مع اعتبارات حماية البيئة . نحن امام مؤسسة متخصصة لحماية البيئة هل نريد ان نوكل للمؤسسة ان تكون ايضاً تقوم بدراساتها او باتفاق تلك المشروعات مع مشاريع التنمية ، التنمية الشاملة او المستدامة هذا امر آخر خارج عن موضوع المؤسسة حتى التعبير مع احترامنا لهذا المصطلح يحتاج الى تفسير ما هي التنمية المستدامة ليتمكن جهاز المؤسسة من مراعاتها عند دراسة اي مشروع بقصد حماية البيئة من التلوث ، حتى عبارة مستدامة لغة حقيقة بتقديري اما ان تكون البارة اما مستمرة او دائمة ، فانا شخصياً والمشروع لا لرى ان وظيفة حماية البيئة او مؤسسة البيئة هي ان تتفق المشروعات مع التنمية الدائمة او المستمرة او الشمولية ، مؤسسة متخصصة هدفها متخصص هي ان تدرس بقدر ما موكل بها ان تحمي البيئة والتنمية الشاملة او الدائمة او المستدامة فهو امر آخر خارج من تخصصها ، فأمل ان يلقى على البعض كما ورد في مشروع الحكومة وكما اغضب معالي المقرر ان الامور في اي نظام تنفيذي قد نستطيع ان نلخص لصورتنا بما يتفق مع الهدف من ايجاد هذا القانون ومن التحدث هذه المؤسسة شكراً سيدي .
- دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيدة ليلى شرف .
- السيدة ليلى شرف : دولة رئيس المجلس : دولة ابو سمير .
- السيدة ليلى شرف : دولة ابو سمير .
- السيدة ليلى شرف : دولة ابو سمير .

مكاتب العمل

السياسات البيئية الجديدة موجهة نحو حماية البيئة من جور التنمية .

نقصد بالتنمية المستدامة اذا لم يفهمها معالي وزير العدل التنمية القابلة للاستمرار ان لا نستهلك كل موارد الطبيعة نحن اليوم ولا يبقى لأجيالنا القادمة اي شيء يستهلكونه مثال على ذلك اننا عندما نريد ان نوفر المياه للعاصمة ننشف مياه الأزرق ، عندما نريد ان نشحن مياه الفوسفات نلوث مياه العقبة ، عندما نريد ان نتيج الاسمنت نلوث جو الفحيص وهواء الفحيص ، هذا دور المؤسسة في ان تنظر الى عمل المؤسسات التي تقوم باعمال تنمية اقتصادية ان لا تكون مؤثرة سلباً على البيئة وعلى الهواء وعلى صحة الانسان واذا لم تكن قادرة على ذلك فان التصحيح اصعب بكثير واغلى ثمناً بكثير واكبر كلفة من الوقاية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .



الدكتور جواد العناني : يا سيدي أولاً
يكتب أود ان اتفق مع الزميلة الأخت ليلي ،

قطعاً بالملة بالملة فكرة التنمية المستدامة هي فكرة جميلة وجديدة جداً لكنني لا اعتقد انها تعني تماماً ما ذهبت اليه في شرحها .

التنمية المستدامة تعني انك تقيس معدل النمو وتطرح منه الاثر السلبي للتلوث البيئي الذي نتج عن هذه التنمية . وهو لا يدخلنا في عملية المفاضلة بين استخدامات العناصر المتاحة لأنك اذا فتحت هذه البوابة فان باب الاجتهاد فيها لا ينقطع على الاطلاق يا سيدي ، كان تقول افضل نستخدم الماء مثلاً لأغراض الري ام لأغراض الصناعة او استخدامها لهذه الامور .

هذا الموضوع ما يزال جديداً وقد بحث بشكل مفصل في كثير من المؤتمرات الدولية وبخاصة في المؤتمر الذي عقد في ريودي جانيرو وخرجوا علينا أيضاً باصطلاح يسمونه (حسابات الدخل القومي الخضراء) التي تطرح تأثير البيئة منه ولذلك انا اعتقد بان هذا الاصطلاح على ليله رغم انه عندما اير اول مرة في مطلع السبعينات سبب مشاكل كثيرة جداً وما يزال حيي الآن نقطة خلاف كبيرة بين الدول النامية والدول الغنية . ولذلك اذا وضعت هذه الكلمة سيترتب عنها اجراءات معينة تدخل في حسابات البيئة لتحديد اولويات المشروعات التي ستقيمها . اعتقد ان اضافتها في هذه الحالة قد تخلق اشكاليات حتى على الذين يريدون ان يحققوا الاهداف التي يسمعون من خلالها لانها .

ولأني نحن عدنا الى متطلبات البيئة ، في النص الذي عدل يا سيدي قلنا : واتفقا

السيدة ليلي شرف : سيدي الرئيس الخلاف بين اقتراح اللجنة المشتركة وبين معالي الدكتور هو خلاف ازلي ابدي بين البيئيين والاقتصاديين وقد بدأ واشتدت حدته عندما اشتدت حركة البيئة في العالم وبدأ الناس يعون لأهمية الحفاظ على البيئة فهذا جدل قائم ولا لحله الآن ، ولكن موضوع التنمية القابلة للاستمرار (sastanepale development) قد ربط بموضوع حماية البيئة ربطاً محكماً ولم يعد غامضاً بالشكل الذي تفضل به الدكتور جواد وهو يتكلم عن سنوات السبعينات ونحن قاربنا على القرن الواحد والعشرين .

التعبير اصبح جزءاً من الخطاب البيئي ومن النظرة البيئية الى التنمية وليس فيه غموض ، هي ان نحافظ على البيئة من اجل الاجيال القادمة ولا ان نستهلكها من اجل تنمية اقتصادية حادة اليوم لنرى نتائجها اليوم واليوم فقط وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : سيدي أولاً اشكر السيدة ليلي لاني اتبعني الى جبل السبعينات .

اولاً هذا ما ذهب اليه السيدان معالي الدكتور كامل والأخت ليلي في الواقع انا ارفضه رفضاً باتاً . اولاً ليست القضية اقتصادية يا سيدي وكلمة التنمية المستدامة اصلاً ماذا تعني ؟ يعني تحقيق التنمية لأجيالنا البيئية بعين

مع متطلبات البيئة اعتقد بان اذا قبلنا بمتطلبات البيئة على انها شروط متكاملة فاعتقد ان دواعي التنمية المستدامة تكون قد لبّيت اساساً في هذا الموضوع ، ولكن ادخال كلمة التنمية المستدامة بمفهومها الحالي وعدم الاتفاق عليها دولياً وعدم الاتفاق على معناها بالشكل الكامل والجدل الكبير الذي ما زال يدور حولها فأني اقترح مع فهمي للغاية التي دفعت الى هذا الاستخدام التي اخشى من عواقبها يا سيدي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور كامل ابو جابر .

الدكتور كامل ابو جابر : سيدي الرئيس التعريف الذي تفضل به معالي العناني جواد العناني تعريف اقتصادي بحث يدخل في حساب الربح والخسارة .

كلمة او عبارة (التنمية المستدامة او المستديرة او المستمرة) هي محاولة للموائمة ما بين عناصر التنمية من جهة والبيئة من جهة اخرى وباختصار ربما لو اخذنا العبارة التي يقولها البدو احياناً بحيث لا يمت الدبيب ولا تفنى الغنم ، الموائمة ما بين الشيعين يجب للديب ان يكون موجود لكن ليس على حساب الغنم وما تفضلت به العناني السيدة ليلي شرف وارد ووارد جداً ولا يجوز ان نحسب التنمية او نجعل التنمية ان تأتي بخاتمة العناصر البيئية وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيدة ليلي شرف .

هكذا حدث الكلام

الاعتبار والتدهور الذي فيها . هذا الذي قلته ، لكن ليست هذه هي المشكلة يا سيدي للمشكلة في التعبير نفسه انها مع احترامي للسيدة ليلى كما قالت انها اصطلاح في السبعينات لا ليست اصطلاح في السبعينات ، هذا صدر عن نادي روما في السبعينات لكن ادخل عليه تحسينات واظن التي آخر مرة اشترت اليها قلت مؤتمر ريودي جانيرو مؤتمر الارض الذي حصل ولا اظن انه حصل في السبعينات .

اقول هنا يا سيدي بأن هذا الاصطلاح ما يزال غامضاً وموضع نقاش بين الدول النامية والدول الغنية وان الهدف البيل الذي يسعى من وراءه اخشى انه سيسبب اشكالات قانونية جديدة في مبدأ لم يستقر الامر عليه لانا يا سيدي لو اعدنا اي مشروع وارادنا ان نقول هل يتسجم مع التنمية المستدامة ام لا يتسجم مع التنمية المستدامة ؟ كيف سنحدد ذلك ، كيف سنحدد الشاء محطة كهرباء في العقبة سيكون هذا منافي للتنمية المستدامة ام غير منافي التنمية المستدامة ؟ لا ادري ما هي الاسس التي سنعملها لذلك .

دولة رئيس المجلس : نسمع معالي المقرر حتى ندخل الى التصويت .
السيد المقرر : يا سيدي اعتقد ان الموضوع اخذ نصيبه الوافر من النقاش وانه قد آن الاوان لطرحه للتصويت لكي نستطيع مواصلة النظر في مشروع القانون والمجاز ما يمكن إيجازه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذاً أصبح الامر امام المجلس الكريم واضح ، بالنسبة للمادة

بمجموع فقراتها . معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : سيدي أي كان الاتجاه بين اخواننا البيهيين واخواننا الاقتصاديين فان تعبير التنمية المستدامة أصبح تعبيراً له دلالة مفهومة ومحددة وليس فيه الغموض الذي يحاول البعض ان يرميه به وهو مجرد مؤشر من المؤشرات التي يجب ان يترجم اليها العمل البيهبي والنص عليه في هذه الفقرة ليس من شأنه ايجاد تعقيد في تفسير القانون او في تطبيقه لان التنمية المستدامة كما قلت هو واحد من المؤشرات التي يقتدي بها ولا يفترض فيها ان تكون لها شروط محددة ومقاييس محددة . اود ان اضيف اكثر من ذلك ان علم الاقتصاد كله فيه اصطلاحات يتناولها الغموض ويكتنفها الغموض ولها تفسيرات متعددة بحسب وجهة النظر التي يطلق منها المفسر او الشارح .

ولذلك فاني ارجو ابقاء عبارة التنمية المستدامة لانها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الخطاب البيهبي المعاصر ولأن لها دلالة معينة أصبحت مفهومة كونها مؤشراً من المؤشرات . فأرجو الموافقة على بقائها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن المادة (٥) تأتي لمقترح الأخ محمد حودة القرعان . من يوافق على مقترحه بإضافة فقرتين ؟

السيد الامين العام : (٥ - ٢٩)

دولة رئيس المجلس : (٥ - ٢٩) لم يقر الاقتراح .

نأتي الآن للمادة بمجموع فقراتها ، الدكتور معن ابو لوار .



الدكتور معن ابو لوار : سيدي دولة الرئيس .

بعد ان اخفقت في إقناع سادتي أصحاب الدولة والمعالي والسعادة أعضاء اللجنة القانونية بوجود خطأ تنظيمي في شأن من أهم شؤون الوطن في السلم أو الحرب ، كما ورد في مشروع قانون حماية البيئة المعروض على مجلسكم الكريم اليوم ، أرجو أن تسمحوا لي بمحاولة أخرى هنا راجياً من سعة صدوركم وكرم صبركم وحسن احتمالكم ، ما يسعني في مساعي .

ويبدو خطأ واضحاً في مشروع القانون ، بعد التفكير في إجراءات الدولة في " إعداد خطط الطوارئ للبيئة كما وردت نصاً في المادة الخامسة الفقرة (د) ، على أنها من اختصاص المؤسسة تمارسه بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية كمهمة من مهامها ،

وصلاحية من صلاحياتها . وكذلك " الموافقة على خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية " كما وردت نصاً في المادة الثامنة الفقرة (ز) على انها مهمة من مهام المجلس ، وصلاحية من صلاحياته بموجب مشروع قانون حماية البيئة المعروض على مجلسكم الكريم اليوم .

إن الذي أرجوه من المجلس الكريم ، أن لا تمر هذه العبارات الجوهرية المهمة جداً دون قراءة ولو سريعة لقانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ الساري للمفعول والمختص بالشأنين السابق ذكرهما .

فقد نصت المادة الثالثة الفقرة (ب) من قانون الدفاع المدني ، على أن تتولى دائرة الدفاع المدني : " اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الكوارث العامة في الحالات التي يقررها رئيس الوزراء ، ولها في سبيل ذلك أن تطلب مباشرة من اي وزارة تقديم ما يلزم من أشخاص ومهمات وأدوات وأن تستخدم فرق الدفاع المدني " .

كما نصت المادة الخامسة على تشكيل المجلس الأعلى للدفاع المدني برئاسة وزير الداخلية الذي أعطته الصلاحية الكاملة ، من جملة صلاحيات واسعة النطاق ، لإصدار " ما يراه من الأوامر بصدد الإجراءات التي يجب أن تتخذها لجان الدفاع المدني والبلديات والهيئات الشعبية بكل ضميمته دائرة إحتصاصها " . إلى آخر المادة (٥) .

كما نصت المادة ٢٨ : أن " الوزير أن يشرع في تنفيذ المدينتين ذكورتا والأمان من موظفي

هكذا جاء العمل

الحكومة وخلافهم للتدرب على أعمال الدفاع المدني في أوقات فراغهم بقصد الاشتراك في أعمال الدفاع المدني ومواجهة الكوارث العامة المنصوص عليها في هذا القانون. " .. أي قانون الدفاع المدني.

سيدي دولة الرئيس

أرجو أن أذكر إتيان الأخوة الكرام إلى أن قانون الدفاع المدني أعطى وزير الداخلية صلاحيات عديدة وكبيرة ، في أكثر من خمسة عشر مادة ، لا يتمتع بمثلها أو حتى يقسم قليل منها وزير آخر ، وبكل تأكيد ، لن يتمتع وزير الشؤون البلدية والقروية بأي صلاحية منها بموجب قانون حماية البيئة يمكنه من إعداد خطط الطوارئ البيئية التي يقترح المشروع إعطائه صلاحية إعدادها ، أو تنفيذ خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية التي يقترح المشروع إعطائه صلاحية الموافقة عليها . ولن يجد لديه أو بأمره في حالة كارثة عامة أو كارثة مختصة أو محدودة التأثير ، سوى مكتبه ، لأن المؤسسة وجميع البلديات وحتى المجالس القروية تصبح بأمر وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني ، الذي يستطيع أن يصدر أوامره حول جميع الإجراءات لمعالجة أي كارثة مهما كانت عامة أو مختصة .

لا تمنح الله ألف مرة ، مليون مرة ، ماذا لو وقعت كارثة بيئية عامة ، وبأذن وزير الشؤون البلدية والقروية لمقد اجتماع المجلس الأعلى لحماية البيئة ، فالتقدم وخلال المقادير ، فوزارة الداخلية عقدت اجتماع المجلس الأعلى

للدفاع المدني . أي حالة نفسية أو وزارية سيجد نفسه فيها عندما يكتشف أن أمناء الداخلية ، والصحة ، والاقتصاد ، والترية والتعليم ، ومدير الدفاع المدني ، أو غالبية أعضاء مجلسه المهمين جدا موجودين في مجلس حماية البيئة ، بينما الحسائر البشرية والمادية ترتفع ؟

يا سادتي

الفواني لها قيمتها في معالجة الكوارث العامة وكل دقيقة تمر دون إجراء فوري مستند على مبادئ التجاوب الإجرائي السريع ، قد تغني خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والاستقرار النفسي والمعنوي للمواطنين . أهلم هذه المبادئ ما يلي :

- ١ . وحدة القيادة والسيطرة .
- ٢ . وحدة التخطيط والتنفيذ .
- ٣ . التخطيط المسبق لجميع عناصر التجاوب .
- ٤ . الإنذار المبكر الحذر . بما في ذلك الاستعداد الدائم .
- ٥ . الأوامر الثابتة والتعليمات الفورية .
- ٦ . التجاوب الفوري المؤثر للتدريب والمجرب .
- ٧ . الاتصالات السليكة والاسليكة .
- ٨ . الحركة والبرولة .

يا سادتي : الكارثة تزد كبرية وعاتية ، إذا كانت حقا كارثة ، ولذلك لا بد لمعالجتها

من أن تكون فورية وحاسمة قبل أن تكبر أكثر وتزداد عتيا ، ومهما كان حجم الكارثة ، ومهما كان نوعها ، لا بد أن يتصدى لها جهاز الدفاع المدني .

دولة رئيس المجلس : معالي الباشا ، نحن الآن دخلنا في مادة محددة بفقرات محددة فإذا كان لدى الباشا اقتراح بإضافة أو تعديل فيها أرحب به فقط لأن الوقت ثمين .

الدكتور معن أبو نوار : يا سيدي لا بد لي من أن أوضح بأن بقاء قانون حماية البيئة على ما هو عليه في تولي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة إعداد خطط الطوارئ والقيام بالموافقة على خطط الطوارئ لمعالجة الكوارث البيئية . هذا يخالف قانون الدفاع المدني الذي يكلف المجلس الأعلى للدفاع المدني ووزير الداخلية بالذات بهذه المهام وإذا استمر القانون على ما هو عليه دون تعديل فإنه سيؤدي إلى خلط وإلى ازدواجية في المسؤولية بين مجلس حماية البيئة وبين المجلس الأعلى للدفاع المدني هذا ما أقصده .

دولة رئيس المجلس : أخي الباشا ، الحكومة المقرة لديها وزير الداخلية ووزراء البيئة والدولة بكامل صلاحياتها قدمت هذا المشروع أخذاً بعين الاعتبار بمسؤوليات ووضع نقاط وأحكام ، تفضل أرجو أن تأتي إلى الاقتراحات المعقدة .

الدكتور معن أبو نوار : المشكلة هنا ، أن قانون حماية البيئة وهذا كلام مهم سيأتي دولة الرئيس ، بل في النص مادة بالبيئة

والثلاثين : وأنا أقتبس " أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكامه " ، ومنها مثلاً ما ورد في قانون الدفاع المدني حول " إعداد خطط الطوارئ " مهما كانت ومنها البيئية وكذلك " الموافقة على خطط الطوارئ لمعالجة الكوارث " مهما كانت ومنها البيئية ، فرفع مسؤولية " إعداد خطط الطوارئ البيئية " ومسؤولية " الموافقة على خطط الطوارئ لمعالجة الكوارث البيئية " عن وزير الداخلية الذي لديه كل الإمكانيات المؤسسية من حكام إداريين ، محافظين ومتصرفين ومدراء أقضية ، وموظفين ، وقوة الدفاع المدني كاملة ، وقوة الدفاع المدني كاملة ، وكذلك صلاحية التعاون الفوري المباشر مع القوات المسلحة الأردنية ، التي يستطيع أن يباديها لهذه المهمة كما لديه جميع الصلاحيات القانونية والإدارية وحتى المالية ويقول النص القانوني " مهما بلغت هذه المبالغ التي يحتاجها " وبدون التقيد حتى بنظام اللوازم أو النظام المالي لتنفيذها " ، وبقي تلك المسؤولية على خاتق وزير الشؤون البلدية والقروية الذي ليس لديه من صلاحيات أو أدوات أو وسائل ما يمكنه من تنفيذ ما يخطط له أو يوافق عليه من خطط الطوارئ حتى لمعالجة الحوادث العادية لمعالجة الكوارث العامة ؟

هذا إضافة إلى أن في دائرة الدفاع المدني الآن ، إدارة جديدة مختصة ومندوبة ومطورة لتسهي إدارة الكوارث ، وهي معنية بوضع خطط الطوارئ مهما كانت ، مثلما هي معنية في تنفيذها ومواجهة الكوارث مهما

مكتبة المجلس

كانت بموجبها ، ولتلك الدائرة علاقات وثيقة مع وزارة الطاقة فيما يختص بالتلوث الإشعاعي وحتى الذري ، وعلاقات وثيقة مع مختلف المؤسسات والوزارات في شؤون مهمة أخرى من حياة الوطن ، فلماذا الإزدواجية التي تشكلها الفقرتان السابق ذكرهما ، وللتان لا مبرر لهما . ؟

سيدي دولة الرئيس

بعد دراسة جديدة أجريتها في قانون الدفاع المدني لعام ١٩٥٩ الذي مضى على صدوره ستة وثلاثون عاماً ، تغيرت خلالها طبيعة المؤسسات والقوانين الأردنية تغييرات جوهرية حتمية ولوعية ، أناشد مجلسكم الكريم ، ومن خلاله حكومتنا الرشيدة أنه لا بد من إعادة النظر بذلك القانون وصياغة قانون جديد حديث متطور يشمل تفصيلات مبدئية واستراتيجية. شؤون الدفاع المدني في السلم والحرب ، ومن ضمنها كل ما يتعلق بحالات الطوارئ والكوارث البيئية . ولذلك أيضاً ، ولكي تغلق تلك الفقرة وتزيل ذلك الخطأ الكبير في قانون حماية البيئة الذي بين يديكم ، أرجو أن تسمحو لي أن أقترح تعديل نص المادة الخامسة الفقرة (ي) منها لتصبح : " المساهمة في إعداد خطط الطوارئ البيئية مع الجهات المعنية " ، وليس يتولى مسؤوليتها معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مباشرة وكذلك تعديل المادة الثامنة الفقرة (ز) منها لتصبح : " التعاون والتسيق مع الجهات المعنية في وضع خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية " .

إن هذا التعديل يؤدي الى بقاء موقف الدفاع المدني على ما هو عليه ، دون المس بصلاحيات رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني ، ويعطي صلاحيات المساهمة في إعداد خطط الطوارئ في مواجهة الكوارث البيئية الى المؤسسة والمجلس في نفس الوقت ، وتكون بذلك حدود المسؤولية واضحة ، دون إزدواجية أو خلط ، في مرحلتي التخطيط والتنفيذ التي يجب أن تبقى تحت قيادة واحدة مسؤولة مسؤولية مباشرة ولديها الصلاحيات الكاملة ، والأدوات الضرورية ، لممارسة مسؤوليتها العظيمة .

أخيراً ، أرجو أن تسمحو لي بالقول ، أنه إذا وجدتم في اقتراح هذا التعديل ما ينقد ولو حياة مواطن واحد من الإصابات أو الموت ، فهو تعديل يستحق موافقتكم ، وأنتم رجال الخبرة والمعرفة والوفاء العظيم . وشكراً سيدي .

السيد المقرر : يا سيدي تذكرون دولتكم كما يذكر التهنيدات والسادة الذين شاركوا في اجتماع اللجنة المشتركة أن نقاشاً دار حول هذه النقطة بالذات .

لأزالة اللبس الذي يشكل خلطية ما تفضل به معالي العون السيد معالي نوار أرجو أن نقرأ التالي :- مطلع المادة " تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون تمارس المؤسسة بالتسيق والتعاون مع الجهات المعنية المهام والصلاحيات التالية " . بالتسيق والتعاون مع

الجهات المعنية ثم لنقرأ الفقرة (ي) - (اعداد خطط الطوارئ البيئية) .

لم يقتصر النص عند حد إعداد خطط الطوارئ ، اعداد خطط الطوارئ البيئية . بالتالي إن هذا المسعى كله يصب في خاتمة المساعدة لمعالي وزير الداخلية في مجاله . ولو أخذنا بما يخوف منه معالي الدكتور معالي نوار وقارنا كيف سيكون عليه الحال عندما تقوم وزارة الصحة على سبيل المثال بعمل خطة طوارئ صحية لتكون في خدمة الخطة العامة وتقوم وزارة التربية والتعليم كذلك بعمل خطة طوارئ لتكون أجهزتها وعناصرها وحتى طلابها في خدمة الخطة العامة . التي يقودها ويشرف عليها معالي وزير الداخلية . هنا خطة طوارئ بيئية فقط محصورة ضمن هذا النطاق ومطلع المادة تقول (أن المؤسسة تهدف الى ذلك أو تقوم بذلك بالتسيق والتعاون مع الجهات المعنية . أي مع معالي وزير الداخلية وكل جهة معنية .

دولة رئيس المجلس : معالي الباشا ، رجاءاً تأتي للتصويت وتأتي إلى الفقرة (ي) التي اقترحت عليها إضافة حتى لحسم الأمر ، شرف سيدي . الدكتور معالي نوار : شكراً سيدي ، في عمليات التجاوب السريع أن يكون هنالك وحدة واحدة بين المخطط والمنفذ واحد وعندما نقول طارئ نقول شيء شامل يا سيدي لا نقول كما ذكر لنا أنه والله سيارة بترين سال منها البترين على محل نحن نكلم أيضاً عن كوارث

إذا كنا نعني كلمة الكارثة البيئية بأنها كارثة فنحن عم نكلم عن شيء كبير لا نكلم عما يقوم به معالي وزير الشؤون البلدية والقروية في حادث معين بسيط . يا سيدي هنالك تعارض واضح بين القانون المختص في المجلس الأعلى للدفاع المدني وقانون حماية البيئة فيما يختص باعداد خطط الطوارئ . صحيح يكون لدى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية خطة لوزارته فيما يتعلق بشأن معين يتعلق بطوارئ البيئة لكن الطوارئ عندما نذكر هذه الكلمة هي من اختصاص الدفاع المدني العام .

وعندما نقول طوارئ نقرنها حالاً بكلمة الكارثة ولذلك اعتقد أن ما تفضل به معالي المقرر لا ينطبق وأخشى ما أخشاه عندما تقع كارثة بيئية كبيرة أن الخلط يؤدي بكل سهولة الى عدد كبير من الحوادث في الأرواح وعندما عدم الخلط سيكون لإتخاذ العملية والخلط سيكون لزيادة الحوادث بالأرواح والمواد وهذا ما نريد أن نتجنبه . إذا استطعنا أن ننقل هذه العملية من كلمة المساهمة ولو ورد في صدر المادة ما يقول التنسيق لا يمنع من أن نقول المساهمة بدل أن يتولى وزير الشؤون البلدية والقروية أو تتولى المؤسسة إعداد خطط الطوارئ المساهمة في إعداد خطط الطوارئ .

دولة رئيس المجلس : شكراً الآن سنأتي الى اقتراحك الجديد ، الآن قضية الأخ أبو عودة انتهت الآن تأتي الى لقرات المادة والأخ معني

هكذا منذ العمل

باشا يدعوننا إلى الفقرة (ي) ويضيف عليها كلمة المساهمة بدل من إعداد الخطط . من يثني على اقتراح الأخ معن باشا ؟ الدكتور سعيد التل من يوافق على هذا الاقتراح ؟ صوت واحد الدكتور سعيد التل معن باشا لم يصوت وشكراً لكم . إذن المادة يختلف قراءتها ، معالي الأخ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : ملاحظة واستفسار دولة الرئيس في هذه المادة بعض الفقرات اشترطت وضع نظام معين لتنفيذ ما ورد بالفقرة مثل الفقرة التي تقرأ فيها (ز) : (تضع المؤسسة الأسس والإجراءات اللازمة لتقوم الأثر البيئي للمشروعات بنظام خاص للتأكد من ...) .

في حوالي (١٥ - ١٦) مادة هل من المناسب أن نستثني بعض فقرات هذه المادة واشترط وضع أنظمة خاصة لها دون بقية الفقرات مع العلم على أنه في نهاية القانون كما في كل قانون لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة التي يراها مناسبة .

يعني هنا يورحي عندما تقترح وضع أنظمة خاصة لبعض فقرات هذه المادة أن هذه الفقرات أهم من غيرها . مع أنه الحقيقة عندما نقرأها كلها إعداد المواصفات والمعايير الأساسية لعناصر البيئة هذه مهمة جداً . ما اقترحتنا ما اشترطنا لها وضع نظام خاص . بينما هنا الأسس والإجراءات وضع نظام خاص ، فالسؤال استفسار من معالي المقرر أنه هل من المصلحة أن يثني اقتراحات وضع أنظمة خاصة

لبعض فقرات هذه المادة دون الفقرات الأخرى الموجودة في المادة ؟ أم نكتفي في المادة العامة الموجودة في آخر القانون التي هي مجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة فيما يتعلق بتنفيذ هذه المواد وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس الجواب على معالي العين ذوقان الهنداوي من شقين . الشق الأول الذي يطرح نفسه هل هناك ما يمنع ؟ هل هناك تعارض ؟ هل يجوز ذلك من منظور في تشريعي ؟ بالتأكيد يجوز ذلك . ولا يوجد ما يمنع .

ثم تنتقل إلى الشق الثاني إرتوي أن هذه الأمور أو هذه النواحي بالذات على درجة من الأهمية بحيث يصح فيها أو في ذيل الفقرة المتعلقة بها على وجوب إصدار نظام خاص بها يتضمن التفاصيل التي تلي .

فما دام الأمر من الناحية التشريعية الفنية جائز ولا غبار عليه إرتأت اللجنة المشتركة أن توصي مجلسكم الكريم بما أوصت به والأمر في النهاية متروك لكم أن تؤولوا أن تقبلوا بوضعها أو أن لا تقبلوا فهذا متروك لكم بالطبع . لكن هذا ما إرتأته اللجنة الكريمة كقرينة لمجلسكم الموقر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا المادة بجميع فقراتها معروضة على المجلس الكريم للموافقة كما أوصت اللجنة المشتركة . هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السادسة .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة ، معالي الدكتور سعيد التل .



الدكتور سعيد التل : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في تشكيل المجلس لا أجد أمين عام وزارة الاعلام والحقيقة بالنسبة إلى البيئة وحمايتها والحفاظ عليها دور وسائل الاعلام دور مهم وأساسي وبالتالي أرجو أن يسمح لي أن أضيف أن يكون أحد الأعضاء أمين عام وزارة الاعلام وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر

السيد المقرر : يا سيدي الفقرة (ق) :

تقول : ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد . فيمكن تحت هذا العنوان أن يختار الوزير أمين عام وزارة الاعلام أو من يمثل وزارة الاعلام .

دولة رئيس المجلس : معالي السادة إلى

شرف

السيدة ليلى شرف : أريد أن أنثني على اقتراح الدكتور سعيد التل لأهمية وزارة الاعلام ودورها ولأن الأمناء العامين لوزارات أخرى أقل أهمية في موضوع التوعية والوصول بالرسالة البيئية إلى الناس يجب أن يذكر بالاسم يعني بالمصعب وشكراً .

دولة رئيس المجلس : عال إذا أماننا اقتراح من معالي الدكتور سعيد التل ولثني عليه من معالي السيدة ليلى شرف . معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيدي الفاضل هذه المادة أثناء نقاشها في مجلس النواب أخذت كثيراً وكان في عدة اقتراحات بالاضافة وتوصل المجلس إلى بعض الاضافات ورفعت إلى مجلسكم الكريم .

الحقيقة موضوع أمين عام وزارة الاعلام . يعني وزارة الاعلام التي هي طبعاً تغطي أخبار الدولة بكاملها وتقل السياسة الاعلامية يجب أن تكون في كل مكان . الأصل هكذا . فعندما نوقشت هذه المواد فوجدنا أن كثير من الوزارات يمكن أن تنضم فقلنا في المجلس كما قال زميلنا الأستاذ جودت أن الفقرة (ق) ستعدل أي أمر نجد فيه فراغ بحيث أن الوزير معين ذلك سواء أكان بموقعه الرسمي أو بصفته الشخصية من ذوي الخبرة والاختصاص موقفاً هذا ينطبق أيضاً على الأعضاء المقدمين من اللجنة القانونية المشتركة التي أضافت رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر ولجنة البادية .

هكذا جاء العمل

يمكن يرد السؤال لماذا ذكرت الجمعيات الأهلية الثلاثة في (ع) و (ف) و (ص) ذكرت نتيجة تكوينها ومرور المدة فتم الاختيار وقلنا (ق) تحتل أي جهة تطوعية أو شخص ذو اهتمام وذو خبرة. فاقترحي أن نبقى على هذه المادة كما جاءت من الحكومة ونستوعب الفقرة (ق) ثلاثة أشخاص إما رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر أو أي جمعية تطوعية تكون ذات اهتمام بقضايا البيئة ونأمل أن تبقى هذه المادة كما جاءت من مجلس النواب. لأن النقاش في مجلس النواب أخذ حوالي ساعتين إذا أُعيدت ستبدأ في عملية إضافات لا تنتهي هذه المادة ويصبح المجلس يمثل الكثير من الجهات. ذكرت وزارات حقيقة ذات اختصاص واهتمام أيضاً حسمت هذه المسألة تمنى أن تبقى المادة كما جاءت من مجلس النواب وأن الفقرة (ق) تغطي أي إضافة تظهر بالمستقبل ويكون الصالح العام وصالح الدولة والقضية البيئية أن تضم لها أي جهة تخصصية وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير صار الأمر واضح معالي الدكتور ، في اقتراح من معاليك ولنت عليه معالي السيدة ليلى شرف ، تفضل سيدي .

الدكتور سعيد التل : الذي تفضل فيه معالي وزير العدل وإراد لكن حدد أيضاً أهمية وزارة الاعلام، الحقيقة وزارة الاعلام، إذ ما تميزت بالبروزات الأخرى بالنسبة إلى هذا الموضوع أكثرها أهمية وضرورة .

الى الفقرة (ق) الحقيقة يتعلق بأشخاص ليس لهم بالبيئة صفات رسمية لأن الأشخاص المعنيين والمهتمين بموضوع البيئة وبالتالي أنا أعتبر أنه أمين عام وزارة الاعلام لا يأتي قبله إلا أمين عام وزارة التربية والتعليم فقط .

دولة رئيس المجلس : شكراً صار واضح سيدي لدينا اقتراح من معالي الدكتور سعيد التل ثنى عليه ، معالي وزير الاعلام .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام : واجب الاعلام أمين عام الاعلام أو أجهزة الاعلام أن تكون موجودة كما هي موجودة في هذه اللحظة في هذا المجلس الكريم إن كان في المجلس أو لم يكن الاعلام له حضور مستمر في كل نشاطات الدولة ولعله من الأسباب التي كانت تؤدي بنا أحياناً إلى جدم الاكتار من وضع أمين عام الاعلام أو أي وزارة أخرى في عضوية مجالس مختلفة هو هذا الضغط المتواصل عليه والعمل الذي يؤديه .

فنتن في وزارة الاعلام بحضور الأمين أو غيره من الواجب كما تفضل معالي الدكتور سعيد أن نعبر عن سياسة الدولة وأن يكون في كل مكان ولنا ضيق ضيقة وكثالة الأبناء الأردنية أو مؤسسة الاذاعة والتلفزيون أو مديرية المطبوعات أو مركز الوزارة أو المراكز الاعلامية . دولة الرئيس أن تؤدي هذا الواجب في كل موقع ولهذا المجلس وغيره من المجالس وشكراً سيدي .

لها دور كبير في الجمعيات العالمية والمحلية لها دور كبير في هذا المجلس . هذا من ناحية المهمة . من ناحية الجمعيات ذات الاختصاص هناك ثلاث جمعيات وهي الرابعة بهذا الميدان دخلت ثلاث جمعيات وهذه الجمعية هي الرابعة ولا أجد أي مبرر لعدم أن لا تكون في مثل هذا المجلس .

الأخوة في اللجنة المشتركة درسوا هذا الأمر بالتدقيق وينسبوا إلى المجلس الكريم الموافقة على ذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة السيد زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، أنا يا سيدي عضو في اللجنة المشتركة وكان لي الشرف في المساهمة في اجتماعاتها عندما طرح هذا الاقتراح في اللجنة المشتركة وافقت على هذه الاضافة . لكن الآن على ضوء ما تفضل فيه معالي وزير العدل وخشية من أنه هذه المادة والتي كما تفضل

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام ، بدي أطرحه للتصويت تفضل .

الدكتور سعيد التل : الدور الذي تفضل فيه معالي وزير الاعلام هو وكما ذكره الآن هو دور إخباري ، أنا أقصد فيه دور تروبي توجيهي تقني وفي فرق بين الدورين . صحيح وزارة الاعلام موجودة في كل مكان من أجل الأخبار والاعلام لكن من أجل التثقيف والتوجيه لا بد أن تكون تمثل في هذا المجلس . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً بعد التوضيحات من الحكومة هل تريد أن يطرح اقتراحك للتصويت ؟ من يوافق على اقتراح معالي الدكتور سعيد التل ؟ رجاء رفع الأيدي .

السيد الأمين العام : (٩ - ٢٦) .

دولة رئيس المجلس : (٩ - ٢٦) لم يفر الاقتراح المادة كلها معروضة على المجلس الكريم وأمانا الحقيقة قضية الاضافة إضافة مدير جمعية منع التصحر وتنمية البادية ، معالي الدكتور عبداللطيف عربيات .

الدكتور عبداللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، اللجنة المشتركة درست هذا الأمر ووجدت أن الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية والتي أسست عام ١٩٩٠ فيها مجموعة من المختصين والمهتمين بشؤون البيئة ومن المهنيين المسؤولين والتي

هكذا من العمل

وذكر استغرق بحثها أكثر من ساعتين في مجلس النواب الموقر والخوف من أن إعادة هذه المادة سيفتح الباب على مصريه وقد لا تنتهي منها بالنسبة إلى الإضافات وقد تؤدي إلى جلسة مشتركة لمجلس الأمة .

لذلك أنا شخصياً سيدي لا أرى أي مانع من الموافقة على المادة كما وردت من الحكومة وكما أقرها مجلس النواب وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : في طبعاً توصية اللجنة بأن يضاف رئيس الجمعية الأردنية لمكافحة التضخم وتنمية البادية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

السيد الأمين العام : (١٤ - ٢٦)

دولة رئيس المجلس : (١٤ - ٢٦) إذا وافق المجلس الكريم على ذلك ، المادة بجمليها هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة السابعة .

دولة رئيس المجلس : المادة السابعة إذا كان ليس هناك اعتراض ، المادة السابعة هل لأحد هناك حديث أو رأي ؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر : المادة الثامنة .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة هل يوافق عليها المجلس الكريم كما أوصت اللجنة

المشتركة ؟ يبدو أن هناك موافقة شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة التاسعة .

دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة هل يوافق عليها المجلس الكريم كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة العاشرة .

دولة رئيس المجلس : المادة العاشرة هل يوافق عليها المجلس الكريم كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١١) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١١) قبل أن تعرضها للتصويت هل لأحد رأي عليها ؟ هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة الثانية عشرة هل يوافق المجلس الكريم كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر : المادة (١٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة الثالثة عشرة أيضاً فقرة واحدة كما جاء من النواب وكما جاءت من الحكومة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر : المادة (١٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة الرابعة عشرة هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .



السيد المقرر : المادة (١٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة الخامسة عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة السادسة عشرة بفقراتها المختلفة والطويلة وأجري عليها بعض التعديلات هل لأحد عليها رأي أو تعليق ؟ هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم سيدي .

السيد المقرر : المادة (١٧) .

دولة رئيس المجلس : المادة السابعة عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً سيدي .

السيد المقرر : المادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة الثامنة عشرة ، هل يوافق عليها المجلس الكريم كما أوصت اللجنة المشتركة ؟

السيد المقرر : المادة (١٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة التاسعة عشرة ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة العشرون ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المشتركة ؟ شكراً . التصويت حصل لسماع رأي أبو زيد ، الدكتور غيث شيبلاط .

الدكتور غيث شيبلاط : أولاً أعتذر من المجلس ومن معالي المقرر بالذات الذي أنا عضو فيها من استداركي لاحقاً لنقطة ثانياً بحثها في اجتماعات اللجنة أرجو عرضها الآن على المجلس الكريم لأخذ الرأي فيها .

لم يرد في مشروع القانون ولا في التعديلات التي أدخلت عليها نص صريح يمنع قطع الأشجار في أي أرض كانت وليس فقط في أي متزه قومي أو منحية طبيعية ، وأدعو إلى إضافة نص صريح خاص بالفقرة (ب) لنظام أسس وشروط قطع الأشجار في الفقرة (ب) من المادة (٢٠) . وكذلك على الفقرة (ب) من المادة (٢٤) حين نصل إليها لفرض عقوبات صارمة على كل من يقوم بقطع أو إتلاف الأشجار وأقترح أن لا تقل الغرامة عن خمسة آلاف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

أقول هذا لكثرة حوادث الاعتداء على الأشجار وسهولة إقامة الدعاوى في المحاكم واستصدار أمر قضائي بقطع الأشجار كان

مكتبة العمل

آخرها تنفيذ أمر قضائي في صوبيلح قضى بقطع (٥٦) شجرة في مزرعة نتيجة إقامة الجار دعوى مدعياً بأن الأشجار المرروعة على حدود الأرض ثلثت أرضه أرجو هنا أن أسمع من معالي وزير العدل رأيه في هذه القضية التي أحيط علماً بها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي أنا أعتقد أن النقطة التي أثارها الدكتور قانون الحراج وقانون الزراعة يغطي ذلك تغطية كاملة ولا أرى موجب أن نضيفها على قانون البيئة ونضيف الالتزامات على مؤسسة البيئة أمام حجم الالتزامات التي عليها قانون الزراعة وقانون الحراج يحمي ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : حتى المشروع الذي بين أيدينا يغطي هذه الناحية ويشير النظام أسس وشروط حماية النباتات البرية والأحياء البحرية والبرية المهتدة بالانقراض فالنظام الذي سيصدر سيكمل بالتفصيل اللازم لهذه الغايات إضافة إلى ما هو موجود .

دولة رئيس المجلس : لحظة سيدي نسمع الدكتور غيث .

الدكتور غيث شيلات : أسف سيدي سألت سؤال واضح لمعالي وزير العدل أرجو أن يجاوبني عليه بالنسبة إلى القضية التي تكلمنا فيها تبين صوبيلح .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الحقيقة يتعدى طرح موضوع قضية قضائية في رواق المجلس لكن بشكل عام لا بد أن يكون لكل قضية ظروفها والقضاء هو مستقل . لكن بأقدر أضيف شغلة ثانية أنه صحيح قطع الأشجار غير مقبول لكن أيضاً في محرمات إلى الجوار أحياناً يتكون وقد يكون في زراعته للشجر يتعدى على أرض جاره مثلاً أو قد تكون هناك ظروف معينة لا نستطيع أن نحتمي ونضع قواعد مطلقة أنه كل من قطع عرق أخضر فهو آثم . فلا بد أن يكون هناك ظروف محددة معينة بذاتها والأمر لا أستطيع أن أتداوله أو أذكره وأنا على اضططلاع رسمي على القضية لكن لا أستطيع أن أقدم أي شيء بخصوص قرار قضائي صدر ضمن أطره الرسمية والشرعية وله وسائل الطعن به يخرج عن هذا المقام والمداولة به . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي إذا المادة (٢١) معالي الدكتور سعيد التل .

الدكتور سعيد التل : شكراً دولة الرئيس ، في المادة (٢١) في كلمة إلى أي (محل) أنا بتهماً لي الكلمة التي يمكن أن تكون أفضل إلى أي (موقع) إلا إذا كان لكلمة محل مذكور في هذا الموضوع . (للمدير العام أو من يفوضه خطياً للدخول إلى أي موقع ...)

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

مقصود ؟ .

يعني الأصح دولة الرئيس أن نقول الفقرة (ب) للمدير العام مثل ما ورد في مشروع الحكومة بصرف النظر عن إعادة الصياغة للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندرج المحل المخالف أو المنشأة أو المؤسسة المخالفة لانه وردت في (أ) هذه هي المواقع التي للمدير العام أن يدخلها ليؤكد من مطابقتها لشروط حماية البيئة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس قناعة اللجنة كانت أن من يدخل محلاً لا يندرج بذلك إلى منشأة أو مؤسسة .

فالدخول إلى مؤسسة من الناحية القانونية هو دخول إلى محل ، الدخول إلى منشأة هو دخول إلى محل .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي أعتقد أن الصياغة التي قدمت من الحكومة هي أشمل وهو المقصود لعل الأخيرة في مجلس النواب عندما استعملوا تعبير المحل قصدوا به مجمل المادة التي هي المنشأة وإلى آخره .

فأعتقد إذا أخذنا بالاعتراع الذي تولاه أبو محمد إثارته وهو يطبق مع مشروع الحكومة بوضع الأمر وزيل اللبس ، ظالماً أن هذه الصلاحية للمدير العام ثم للمحكمة لأنه

السيد المقرر : (الموقع) في التعبير واسع أما (المحل) المقصود فيه المشرع قصد هذا التحديد بالذات .

الموقع يطلق على حي على ضاحية على مكان واسع يضم أكثر من محل . المقصود أن يتمكن المفوض بالدخول إلى محل بالذات على وجه التحديد .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : المادة (٢١) دولة الرئيس مكونة من فقرتين ، فقرة (أ) وفقرة (ب) تعتمد يعني مبنية على فقرة (أ) .

عندما أتينا على فقرة (أ) قلنا أن المدير العام له الحق أو من يفوضه أن يدخل إلى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو إلى أي منشأة أو إلى أي مؤسسة أخرى . هذه وردت ثلاث أمور (محل) (منشأة) (مؤسسة) عندما أتينا إلى الفقرة (ب) التي ذكرنا فيها العقوبات المخالفة اختصرنا مع أنه مشروع الحكومة أورد في الفقرة (ب) هذه الأمور الثلاثة هذه المواقع الثلاثة المحل والمنشأة والمؤسسة لكن في تعديلات مجلس النواب واللجنة المشرفة فقط اقتضرت على المحل المخالفة .

للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندرج المحل المخالف ولم يتعرض إلى المنشأة والمؤسسة التي ذكرت في (أ) والذي مشروع الحكومة كان قد تضمن لها ضمن المخالفات هل هذا

هكذا أم لا

تحدث أيضاً عن المحكمة المحكمة تغلق منشأة والمدير العام أيضاً له الصلاحية يراقب المنشآت فأنا متعاً للباس حتى لا نقول أن المحل يشمل المنشأة ويشمل كذا فإن تأخذ بالمشروع الذي تقدمت به الحكومة أكثر يسراً ويعطي النصوص استحقاقاتها شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي المشروع بقي كما ورد من الحكومة تقريباً وبالتالي لو جئنا إلى الفقرة (ج) التي أضافوها النواب (للمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المنشأة أو المؤسسة وإلزام المخالف بإزالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له) .

ثم النواب إذا قرأنا النص إعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي " للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندب المحل المخالف وتحديد مدة لإزالة المخالفة فإذا لم تزل يحل المخالف إلى المحكمة على أنه يجوز للمدير العام إغلاق المحل ابتداءً إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك إلى حين إزالة المخالفة " اللجنة المشتركة فقط أضافت (أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الإغلاق) .

أنا أسأل معالي وزير العدل إذا تكرمت ياسيدي وتكرم بالإجابة من يدخل إلى مؤسسة أو منشأة ألا يكون بذلك قد دخل إلى محل ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : لو كان هذا الأمر كذلك لقلنا للمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل ولا نضيف المنشأة أو المؤسسة . مشروع الحكومة عندما قدم تحدث عن إغلاق المحل أو المنشأة أو المؤسسة .

الأخوة في مجلس النواب اقتصروا على عبارة المحل المخالف واضح إذاً من الفقرة (ج) هنالك منشأة هنالك مؤسسة هنالك محل .

الفقرة (ب) تحدثت عن حق المدير العام بإغلاق المحل المخالف ما أثاره معالي ذوقان بك يتحدث عن النص كما ورد من الحكومة بحيث يكون للمدير العام إغلاق المحل للمنشأة المؤسسة .

للتوضيح مع وجود الفقرة (ج) التي أعادت التفريد أيضاً نحن مع مشروع الحكومة وما اقترحه معالي ذوقان بك حقيقة جدير بالاهتمام وتأمل أن يقر النص كما ورد من الحكومة طالما هنالك تعديل من اللجنة المشتركة للأخوة الأكارم في مجلس الأعيان .

دولة رئيس المجلس : دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي أرجو أن أتي على الاقتراح المقدم من معالي الأخ أبو محمد وأرجو أن نحافظ على الفقرة (ب) كما أعدت صياغتها من مجلس النواب المقرر وأن نضيف كلمات للمنشأة والمؤسسة بعد المحل لتصبح للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندب المحل أو المؤسسة أو

الدكتور كامل أبو جابر : أريد أن أتي على ما تفضل به معالي الدكتور سعيد التل بإضافة كلمة الموقع لتغطي أكثر من موضوع المحل أو المنشأة أو المؤسسة . كان تغطي غدير لوث أو غابة أو موقع خارج عن المحلات أو المواقع كما وردت هنا .

أعتقد أن إضافة كلمة موقع كان أقول للمدير العام أو من يفوضه خطياً الدخول إلى أي موقع أو محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو منشأة أو مؤسسة إلى آخر ما هنالك .

وفي الفقرة (ب) أن نضيف إذا ارتكبت أي مخالفة لهذا القانون في أي من المواقع أو المحلات المنصوص عنها إلى آخره للمدير العام أو من يفوضه بذلك فتحال المخالفة إلى المحكمة من قبل المدير العام لاتخاذ الاجراءات المناسبة أو للمحكمة لاتخاذ الاجراءات المناسبة ما فيها إغلاق المحلات يعني قد تتخذ المحكمة اجراءات غير الاغلاق في حال أن يكون هناك موقع خارج عن مؤسسة أو منشأة أو محل وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ كامل الشريف .

السيد كامل الشريف : الحقيقة هو أن اللبس أنه كلمة محل في الموقع الأول جاءت وكأنها تعني يعني دكان أو حانوت أو مصنع محدد . بينما في الموقع الثاني تشمل المواقع كنواقع فلا بد من البحث عن تعبير يغطي كلمة مواقع ربما تكون أنسب أو بلذكر مرة أخرى المواقع والمحلات والمنشآت والمؤسسات حتى يزل اللبس وشكراً .

المنشأة المخالفين وتحديد مدة لازالة ومدين على أنه يجوز للمدير العام إغلاق المحل أو المؤسسة أو المنشأة مع هذه التعديلات لتوصل إلى انسجام بين الفقرة (ب) والفقرة (أ) التي هي مطلع المادة كما أشار معالي الأخ أبو محمد وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : والله ياسيدي أنا مقيد طبعاً بقرار اللجنة ويجب أن أدافع عن هذا القرار دون أي تجاوز لكن بما أن الأمر أصبح مبلوراً اقترأني المحدد ، أتمنى على الرئاسة الجليلة أن تطرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبداللطيف عريبات .

الدكتور عبداللطيف عريبات : المحل شيء محدد وأكثر تحديداً من المنشأة والمؤسسة فإذا كان للمؤسسة عدة محلات تجارية والمخالف أحد هذه المحلات . هل نغلق المؤسسة أم نغلق المحل المخالف ؟ هنا أرى أن عندما نص النص العام قال أن هذه منشأة ومحل ومؤسسة يطبق عليها حكم واحد لكن عند المخالفة العقوبة تأتي على المحل المخالف وليس على المؤسسة إن كان لها عدة محلات والمخالف فيها واحد فأنا أرى أن الأمر أكثر تحديداً عند إيقاع العقوبة على المحل المخالف وليس على المحل أو المنشأة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور كامل أبو جابر .

مكتبة المحل

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ ذوقان الهنداوي .
السيد ذوقان الهنداوي : المشرع أورد في الفقرة (أ) عدة مواقع موقع واحد سماه محل موقع ثاني سماه منشأة موقع ثالث سماه مؤسسة عندما جئنا الى المخالفات في الفقرة (ب) أخذ من هذه المواقع الثلاثة موقع واحد وهو المحل لو أنه لم يذكر في الفقرة (أ) المؤسسة والمنشأة لقلنا انتهى الأمر .

التعليق على كلام معالي الدكتور عبداللطيف عريبات كلام منطقي وصحيح لكن أيضاً عكسه منطقي وصحيح . لنفرض أن هنالك منشأة واحدة أو مؤسسة واحدة وليس لها محلات متعددة وارتكبت مخالفة بموجب (ب) لا يجوز الواحد يدخل هذه المؤسسة أو أنه يضبط المخالفة التي فيها إذا حذفنا كلمة المؤسسة أو المنشأة من (ب) أنا فقط كانت ملاحظتي حول أن يكون التشريع منسجم في جميع فقرات المادة بحيث ما يكون يحدث ليس إذا حذفنا أو إذا أضفنا شيئاً من موجود في إحدى فقرات المادة !

ذكرنا في الفقرة (أ) محل ومؤسسة ومنشأة يترأى الي أنه لكي نلبي اللبس يجب أن نذكر في (ب) وفي (ج) هذه المواقع الثلاثة أو محل ما تفضل الأستاذ كامل الشريف المواقع بحيث تشمل مواقع هذه الأمور الثلاثة أما أنه ليختار تعبير واحد فقط من المواقع الثلاثة التي ذكرناها في الفقرة (أ) هذا حقاً سيحدث نوع من اللبس في التشريع ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ أحمد الطراونة .

السيد أحمد الطراونة : المادة (٢١) (للمدير العام أو من يفوضه خطياً الدخول الى أي محل صناعي أو تجاري أو حرفي أو أي منشأة أو مؤسسة) فعدد .

جاءت الفقرة (ب) وحصرت بالمحل فقط كأنها استثنت بقية ما ذكر الفقرة (أ) من الدخول إليها وإجراء الإجراءات اللازمة بحقها .

ولذلك من الخطأ إبقائها بالشكل التالي ولو أني أنا عضو في اللجنة القانونية التي أقرته ولكن ظهر لي الآن الخطأ والنقص في التشريع . ولذلك يجب أن أذكر في (ب) المحل المخالف أو المنشأة أو الذي ورد في (أ) ولا يكون التشريع ناقص .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ، دولة الأستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، ياسيدي المادة (٢١) مكوّلة من الفقرات (أ) و (ب) و (ج) الفقرة (أ) تتكلم عن المنشأة أو المؤسسة أو المحل ، والفقرة (ج) من نفس المادة تتكلم عن المحل أو المنشأة أو المؤسسة . الفقرة (ب) هي الوحيدة التي تتركز المحل فقط . واستعنته المؤسسة والمنشأة .

أنا عضو يائس في هذه اللجنة وأعترف بأنه سهواً عن هذه النقطة ولا أدري

كيف حصل ذلك المهم أنه لا يقل أن يكون هناك في مادة الفقرة (أ) منها تنص على تحكيم معين محل ومؤسسة ومنشأة والفقرة (ج) تنص على محل ومنشأة ومؤسسة والفقرة (ب) بين الفقرتين تذكر المحل فقط . لذلك أرجو إضافة عبارات المنشأة والمؤسسة في الفقرة (ب) لتتسجم المادة مع بعض كما تفضل واقترح معالي أبو محمد وأرجو أن يطرح الأمر الى التصويت سيدي . لأنه أعتقد أننا قتلناه بحثاً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الأستاذة نائلة الرشيدان .

السيدة نائلة الرشيدان : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في عهدي تعلّقين أولاً إضافة عبارات المنشأة والمؤسسة على الفقرة (ب) ثانياً في عندنا في قرار اللجنة المشتركة في إضافة تقول مع إضافة العبارة التالية الى آخرها (أ) أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار (ب) أي قرار الإغلاق ؟ لأنه الفقرة (ج) قرار الإغلاق يأتي من المحكمة تأتي قرار إغلاق المقصود في هذه الفقرة (ب) .

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة نائلة الرشيدان ، لجلاء الأمور لدينا مقترح من دولة الأستاذ زيد الرفاعي بإضافة هذه التفاصيل للمحل والمنشأة والمؤسسة ليسجم التشريع في فقرات المادة كلها ، معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : كنت أريد أن أقول إما أن يعود الى بص الحكومة أو أن يأخذ

باقترح دولة السيد زيد الرفاعي أو أن يعود الى مشروع الحكومة . أعتقد بأنه نحل الاشكال .

دولة رئيس المجلس : معن باشا .

الدكتور معن أبو نوار : يا سيدي إما لذكر كلمة محل فقط في (أ) و (ب) و (ج) أو تقبل ما تفضل فيه دولة السيد زيد الرفاعي بأنه نضيف الى الفقرة (ب) المنشأة والمؤسسة .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ أحمد الطراونة .

السيد أحمد الطراونة : العبارة (أ) أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الإغلاق) أرى كذلك أنها زائدة هنا لأن الفقرة (ج) بتعديل النواب للمحكمة أن تأمر بإغلاق المحل أو المنشأة فكررناها . لذلك (ج) جاءت حتى تغطي (أ) و (ب) ما ورد في (ج) كافي عن إيراد العبارة أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الإغلاق .

الحكمة هي تأمر بإغلاق المحل لكن عندما تأتي تأمر بعدم إغلاقه يعني خير وارد ، نترك الفقرة (ج) مطلقة .

دولة رئيس المجلس : ناعدة السيدة نائلة الرشيدان .

السيدة نائلة الرشيدان : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في الاضافة التي لجأت في إحدى الفقرات (ب) أصلاً ما لازم تكون لأنه

مكذبات المحل

يقول صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الاخلاق .

أي قرار إغلاق يعني هو أصلاً رايح تكون المحكمة هي التي تأمر بقرار إغلاق وليس المدير العام أو من يفوضه خطياً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن يندلج المحل المخالف وتحديد مدة لازالة المخالفة ، فإذا لم تُزل يحيل المخالف الى المحكمة على أنه يجوز للمدير العام إغلاق المحل ابتداءً إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك الى حين إزالة المخالفة . أتت اللجنة المشتركة قالت أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الاخلاق .

فإذا تظلم الى المحكمة من قرار الاخلاق هذا وأصدرت المحكمة قراراً بالغاء قرار الاخلاق . هذا ما قصده اللجنة المشتركة في التعديل .

دولة رئيس المجلس : نعم سيدي ، معالي الأستاذ أحمد الطراونة .

السيد أحمد الطراونة : في إغلاقين ، إغلاق من المدير وإغلاق من المحكمة ما ورد في الفقرة (ب) هو الاخلاق المدير عندما يعلق المدير فتأتي المحكمة فتلغي هذا الاخلاق ، هذا وردها .

أما الفقرة (ج) فهي القرار من المحكمة بالإغلاق ، هي المحكمة تأمر بالاغلاق ، يعني في صعدنا إغلاقين ، إغلاق من المدير وإغلاق

من المحكمة . لكن قد تأتي المحكمة وتلغي قرار الاخلاق الذي أحده المدير . الاثنان ضروريات وجودهم . الحالين في الفقرة (ب) ضروري وفي الفقرة (ج) تبقى كما هي .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : سيدي الرئيس ، هذه المادة عندما عرضت على الأخوة في مجلس النواب هم الذين اقترحوا الاخلاق الاداري أمام حجم المخالفات البهيمة .

طبعاً قرار الاخلاق إذا صدر بالصيغة الادارية قبل الاحالة الى المحكمة الجرائية المختصة أو لم يحل مافي شك أنه هذا قرار اداري قابل للطعن أمام القضاء الاداري لمحلولة المسألة إذا جاء أمر قضائي بالغاء قرار الاخلاق المشكلة الصياغة التي جاءت من مجلس النواب كان مقترح مجلس النواب بالاغلاق الاداري . وأخذت اللجنة المشتركة بهذا الرأي .

الاشكال الذي أثير أثناء المناقشات هل عبارة المحل الذي وردت في الفقرة (ب) تعني المؤسسة والمنشأة المخالفة ؟ وجود الفقرة (ج) أكد أنهم أمرين مختلفين إذا قرأنا (ب) و (ج) بالوضع الذي جائنا من مجلس النواب فكأننا نقول أن إغلاق المؤسسة والمنشأة إنما بأمر قضائي . إغلاق المحل هو بأمر اداري . هذا حقيقة لا ينسجم الأمر مع ما هو مقصود في القانون . سيما وأن عبارة مؤسسة ومنشأة هي عبارة عن تسميات اصطلاحية المحل التجاري

والأمانة العامة وضع ذلك . إذا المادة بفقراتها الثلاثة معروضة على المجلس الكريم مع هذه الاضافة . هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٢) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة المؤقتة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٣)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) بفقرتها هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٤)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٥)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٦)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٧)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٨)

يمكن أن يسمى مؤسسة المحل الصناعي الذي هو ممكن أن يكون حرفي ممكن أن يسمى منشأة وهكذا .

فأخذ بما اقترحه مجلس النواب إذا كان ذلك ممكناً من الأخوة الكرام لضيف عبارة المنشأة والمؤسسة ينسجم الأمر في الفقرة (ب) والفقرة (ج) ومع السلطات الادارية للمدير العام لقمع هذه المخالفة مؤقتاً تحت رقابة القضاء . عبارة (أو صدور قرار من المحكمة بالغاء قرار الاخلاق) هي تحصيل حاصل إذا صدر أمر قضائي لأن قرار الانهاء غير قائم على أي أساس سواء كان من القضاء الاداري أو القضاء العادي النظامي فالأمر واجب النفاذ .

اقتراحنا المحدد أن لضيف كما ذكر دولة أبو سمير أن لضيف على العبارة الكلمتين المنشأة والمؤسسة وكما اقترحه معالي ذوقان بك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً إذا صار الأمر واضح انه في صعدنا اقتراح باضافة هذه الأسماء حتى تكون منسجمة وواضحة ولا لبس فيها هل يوافق المجلس الكريم على اضافة هذه الأسماء الثلاثة للفقرة (ب) وال فقرات حتى تكون واضحة ومنسجمة . من يوافق على ذلك كما ورد في اقتراح دولة الأستاذ زيد الرفاعي ؟

السيد الأمين العام : (٢٣ - ٢٦)

دولة رئيس المجلس : (٢٣ - ٢٦) أي تصاف هذه الكلمات ويرجى من معالي المقرر

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة
الموقرة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٩)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٩) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٠)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٠) هل
يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣١)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣١) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٢) هل
يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٣)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٣) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٣٤)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٤) معن
باشا .

الدكتور معن أبو لوار : إذا سمح لي
يا سيدي بمحاولة أخيرة يعني كآخر نفس في

منع إيجاد الازدواجية أو الخلط بين قانون
الدفاع المدني العام وقانون حماية البيئة أن اقترح
بأن تضاف العبارة التالية الى المادة (مع مراعاة
ما ورد في قانون الدفاع المدني رقم (١٢)

دولة رئيس المجلس : معن باشا ما هو
الدفاع المدني عضو في المؤسسة .

الدكتور معن أبو لوار : يا سيدي ولو
كان عضو في التخطيط والتنفيذ يجب أن
يكون في قيادة واحدة وتحت سيطرة واحدة أنا
كل ما هنالك إذا كان هنالك أي ليس أو خلط
أو ازدواجية أرجو أن تضاف الفقرة التالية الى
صدر المادة (مع مراعاة ما ورد في قانون
الدفاع المدني رقم (١٢) لسنة ١٩٥٩ يلغى
أي نص الى آخره) .

دولة رئيس المجلس : لحظة سيدي
نسمع معالي أبو هشام ونقطة نظام .

السيد أحمد الطراونة : اقتراح معالي
معن باشا أنا أعترض عليه لانه أنه لا يوجد
بين أيدينا قانون الدفاع المدني الذي يقول مع
مراعاته . ما هو القانون ؟ ما هي المادة ؟ لا
يوجد أمامنا شيء لرأيه . ولذلك بقدر بأنه
الاقتراح غير وارد لا يوجد بين أيدينا ما لرأيه
ولم نطلع على قانون الدفاع المدني لرأيه
مواده ما هي المواد التي سنرأيه .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي ،
صار واضح ، من يؤيد اقتراح معن باشا من
الأخوة ؟ طيب إذا من يوافق على هذا
الاقتراح ؟ رجاء بالله من يوافق على اقتراح معن

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الأعيان

الرقم : م ق / ٢٧ / ١٨١٥

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

إشارة إلى كتابكم رقم ١٧٠٠ تاريخ

١٩٩٥/٨/٧ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية

الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٨/٧ الموافقة على

(مشروع قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤)

كما ورد من مجلس النواب مع اجراء بعض

التعديلات عليه .

أبعث لمعاليتكم مشروع القانون المذكور

اعلاه كما عدله مجلس الأعيان للتكرم بعرضه

على مجلس النواب لاجراء المقتضى .

واقبلوا احتراماً ،،،

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

نسخة / الى مدير شؤون مجلس الأعيان

نسخة / الى ملف اللجنة المشتركة

نسخة / الى ملف القالسون

باشا ؟ بعد أن نرى عليه أبو أحمد الدكتور
جواد العناني من يوافق ؟ أنا شايف معن باشا
لم يصوت ، طيب إذا قضي الأمر يبقى المادة
كما أوصت اللجنة المشتركة للموقرة .

السيد المقرر : المادة (٣٥)

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل
يوافق المجلس الكريم عليها كما أوصت اللجنة؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : في ملاحظة جاءت من
السيدة نائلة من باب الأمانة أقرأها على دولتك
والمجلس الكريم والأمر يعود لكم طبعاً .

الرجاء قراءة المادة الرابعة كما أقرت بعد
اشطبب لأنني أرى أن لا معنى لها بهذه الصيغة
وغير منسجمة مع بعضها . طبعاً أنا أعتقد بأن
النظام لا يسمح بذلك بعد أن صوت عليها
المجلس الكريم ، فقط من باب الأمانة لوصول
صوتها .

دولة رئيس المجلس : نعم . القانون
بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم ؟ شكراً لكم
جميعاً .

" هذا هو نص مشروع قانون حماية
البيئة لسنة ١٩٩٤ كما أقره مجلس الأعيان
وكما سيعاد الى مجلس النواب "

تدفد من العمل

مشروع قانون حماية البيئة ١٩٩٤
كما أقره مجلس الأعيان

المادة ٢-

إعادة صياغة تعريف (التلوث) على النحو التالي :
التلوث : كل ما يضر بالبيئة ويؤثر سلباً على عناصرها أو يخل بالتوازن الطبيعي لها.

المادة ٣-

فقرة (أ) شطب كلمة (رسمية) الواردة فيها.

المادة ٥-

الفقرة (ز) والتي أصبحت مادة برقم (١٥)،
موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة عبارة (والتنمية المستدامة) إلى آخرها.
الفقرة (ح)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع شطب عبارة (التداول بالمواد)
والاستعاضة بعبارة (تداول المواد)
إضافة إلى شطب عبارة (للنظام الذي يصدر) والاستعاضة عنها بعبارة (للنظام يصدر)

الفقرة (ط)

موافقة كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب عبارة (للنظام الذي يصدر)
والاستعاضة عنها بعبارة (للنظام يصدر)

الفقرة (ك)

موافقة كما وردت من مجلس النواب مع إضافة كلمة (والنشرات) بعد كلمة (المطبوعات).

المادة ٦-

إضافة فقرة جديدة برقم (ق) مع إعادة الترقيم.
ق : رئيس الجمعية الأردنية لمكالحة التصحر وتنمية البادية.

المادة ١٦-

أولاً : إعادة صياغة مطلع المادة على النحو التالي :

المادة ١٦-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع المياه :
ثانياً : الفقرة (أ) إعادة صياغتها على النحو التالي :

١- وضع مواصفات ومعايير قياسية عامة للمياه بجميع استعمالاتها.

المادة ١٧-

أولاً : إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي :

المادة ١٧-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية القيام بما يلي في قطاع الهواء :
ثانياً : حذف كلمة (إصدار) الواردة في مطلع الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بكلمة (وضع).

المادة ١٨-

إعادة صياغة مطلعها على النحو التالي :

المادة ١٨-

تتولى المؤسسة بالتنسيق مع الجهات المعنية المساهمة بما يلي في قطاع التربة.

المادة ٢٠-

موافقة عليها كما وردت من مجلس النواب واعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة فقرة جديدة إليها برقم (ب).

ب- كما يحدد النظام المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة أسس وشروط حماية النباتات البرية والأحياء البحرية والبرية المهددة بالانقراض.

المادة ٢١-

الفقرة (ب) إعادة صياغتها على النحو التالي :

مكتبة مجلس الأعيان

ب- للمدير العام أو من يفوضه خطياً أن ينذر المنشأة أو المؤسسة أو المحل المخالف وتحديد مدة لإزالة المخالفة فإذا لم تزل يحيل المخالف إلى المحكمة على أنه يجوز للمدير العام إغلاق المنشأة أو المؤسسة أو المحل ابتداءً إذا كانت المخالفة جسيمة وذلك إلى حين إزالة المخالفة.

المادة ٢٢-

شطب عبارة (أو لأي جهة أخرى) الواردة فيها.

المادة ٢٨-

فقرة (ب) موافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة.

المادة ٣٠- فقرة (ب)

إضافة العبارة التالية إلى آخرها : (ويتولى ديوان المحاسبة تدقيق حساباتها)

المادة ٣١- فقرة (أ)

الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة.

الفقرة (ب) شطب هذه الفقرة ويصبح نص الفقرة (أ) الوارد في مشروع الحكومة هو نص المادة (٣١).

السيد الأمين العام :

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : لدي أمران الأمر

الأول كان قد تقرر اجتماع اللجنة القانونية غداً

لقانون العمل ولما كان هناك مناسبات

واحتفالات وأعياد يؤجل اجتماع اللجنة إلى

يوم السبت في الساعة العاشرة والنصف والأمر الثاني ما دامت الجلسة لم تستمر حتى الساعة الثانية والنصف فيجتمع مكتب المجلس والأخوان الذين قدموا اقتراح معالي الأستاذ كامل الشريف بموضوع البيان الذي سيصدر عن المجلس الآن في مكنتي وترفع الجلسة إلى موعد آخر والله يعطيكم العافية .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الأعيان

أمين عام مجلس الأمة

احمد اللوزي

حكيم خمر

مكذات العمل

بيان صادر عن مجلس الأعيان

يتابع مجلس الأعيان بقلق بالغ واهتمام شديد التطورات الخطيرة التي وقعت في القدس الشريف وفي ساحات المسجد الأقصى المبارك ، الر صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بالسماح لمن يدعون (بجماعة أمناء الهيكل) بالدخول إلى الحرم القدسي الشريف والصلاة فيه .

وإن مجلس الأعيان إذ يدين القرار المذكور ويعتبره قراراً باطلاً وعدواناً صارخاً على المقدسات الإسلامية ومخالفاً للقرارات الدولية ومهدداً لمسيرة السلام ليحتل السلطات الإسرائيلية مسؤولية ما وقع على المسجد الأقصى المبارك ، من عدوان . وما يترتب على ذلك من أثار خطيرة .

إن القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية هي جزء من الأرض الفلسطينية العربية المحتلة التي لا يحق لإسرائيل إحداث أي تغيير في أوضاعها الدينية ، والسياسية ، والديمقراطية .

لقد حمل الأردن أمانة الحفاظ على المسجد الأقصى وإعمارته في مراحل مختلفة وفاءً بمسؤولية الهاشميين التاريخية ، ومسؤولية العرب والمسلمين في حماية مسرى الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ومعراجه .

وإن مجلس الأعيان إذ يدعم موقف الحكومة اتجاه هذا الاعتداء الخطير ، ليؤكد أهمية ما تقوم به من اتصالات عربية وإسلامية ودولية لبناء موقف موحد واتخاذ الاجراءات العملية لردع العدوان والحفاظ على المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

عمان في ٧ آب ١٩٩٥ للميلاد

مكتبة الأعيان